

تطبيق المعيار المقترح للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد

في مصر للمعايير القومية الاكاديمية لبرامج المكتبات

د. عبد الرحيم محمد عبد الرحيم

مدرس بقسم المكتبات والمعلومات

كلية الآداب – جامعة سوهاج

مستخلص

هدفت الدراسة إلى تقييم المعيار المقترح للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر لتقييم برامج المكتبات، وتطبيق هذا المعيار على برنامج قسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج؛ لمعرفة مدى صلاحية هذا المعيار لتقييم برامج المكتبات في مصر، وكذلك تقييم برنامج قسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج وفقاً للمعيار المقترح، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها صلاحية المعيار المقترح لتقييم برامج المكتبات في مصر ولكن بعد تطويره وإضافة بعض البنود التفصيلية له؛ مثل تحديد نسبة أعضاء هيئة التدريس التي تتناسب مع أعداد الطلاب الملتحقين أو المقبولين للدراسة ببرامج قسم المكتبات والمعلومات، وتحديد المعامل المطلوبة أو اللازمة لأقسام المكتبات ومواصفاتها، كما توصلت الدراسة إلى وجود أوجه نقص وقصور في برنامج قسم المكتبات والمعلومات بسوهاج، مثل عدم توافر المعامل اللازمة للقسم بالرغم من تميز القسم في بعض النقاط؛ مثل نجاح القسم في العمل على إنشاء مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات أسوة بالمركز التابع لجامعة القاهرة.

الكلمات الدالة: المعايير القومية لبرامج المكتبات – برنامج المكتبات والمعلومات

بجامعة سوهاج – المعايير الأكاديمية

تمهيد: تسعى الدولة إلى الارتقاء بمستوى جودة التعليم وتطويره واعتماد المؤسسات التعليمية وعلى رأسها الكليات المختلفة بالجامعات المصرية وفقاً لمعايير قومية يجب أن تتواءم مع المعايير القياسية الدولية؛ لإعادة هيكلة المؤسسات التعليمية، وتحسين جودة

عملياتها ومخرجاتها على النحو الذي يؤدي إلى كسب ثقة المجتمع فيها، وزيادة قدرتها التنافسية محلياً ودولياً^(١).

وتتبع الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد التي أنشئت بالقانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٦^(٢) سياسة الاعتماد المؤسسي الكامل للكلية، وهذا الأمر قد يتسبب في بعض المشكلات، أو قد يكون غير دقيقاً، أو صعباً في تحقيقه، ففي الكليات العملية مثل الطب والصيدلة والعلوم قد يكون هذا الأمر مناسباً لبرامجها، أما في الكليات النظرية مثل الآداب، فهذا الأسلوب في الاعتماد (الاعتماد المؤسسي الكامل للكلية) قد يسبب بعض المشكلات، أو يصعب تطبيقه بسبب وجود أقسام علمية داخل الكلية لا تنطبق عليها المعايير القومية، وأخرى تنطبق عليها المعايير، وكل هذا بسبب تعدد روافد ثقافات كليات الآداب^(٣)، الأمر الذي يتطلب تعدد المعايير لتناسب اعتماد البرامج المختلفة (فكل برنامج يحتاج إلى معايير ربما تختلف عن معايير البرامج الأخرى داخل الكلية نفسها)، لذلك يتجه المتخصصون في هذا الأمر إلى العمل على تطبيق اعتماد البرامج داخل الكليات للتغلب على مشكلات الاعتماد المؤسسي لكامل الكلية.

لذا تتناول الدراسة تطبيق المعيار المقترح للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر للمعايير القومية الأكاديمية لبرامج المكتبات من خلال دراسة تطبيق المعيار المقترح لبرامج المكتبات على قسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج؛ للتعرف على مدى مناسبة هذا البرنامج المقترح، وأوجه القوة والضعف فيه.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من اهتمام المؤسسات التعليمية بصفة عامة، ومؤسسات التعليم العالي بصفة خاصة بالارتقاء بمستوى جودة التعليم وتطويره، وسعي كل مؤسسة تعليمية للاعتماد لتحسين جودة عملياتها ومخرجاتها، وزيادة قدرتها التنافسية محلياً ودولياً. والسعي للبقاء في سوق العمل بين الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى؛ حيث بدأت عديد من الجامعات في كثير من الدول عند طلب إغارة أحد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية لها اشتراط أن تكون الكلية التي يعمل بها معتمدة.

وفي الفترة الأخيرة ازداد الاهتمام العالمي بترتيب الجامعات حسب جودتها وفقاً لعدة معايير للجودة، ولا شك أن هناك أهمية بالغة وتأثيراً قوياً لترتيب الجامعات في التصنيفات

الدولية للجامعات، الذي بدأ ينتشر مؤخراً، وتأثير ترتيب الجامعات العربية على متخذي القرار العربي والشعور المتزايد بضعف مستوى الخريجين من البرامج الجامعية العربية، وشدة التنافسية في مجال العمالة، وقلة الفرص المتاحة تدريجياً في سوق العمل^(٤).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تسعى المؤسسات التعليمية بصفة عامة ومؤسسات التعليم العالي متمثلة في الكليات والأقسام العلمية بالجامعات المصرية بصفة خاصة إلى الارتقاء بمستوى جودة التعليم وتطويره، والاعتماد وفقاً لمعايير قومية تتواءم مع المعايير القياسية الدولية لتحسين جودة عملياتها ومخرجاتها، وزيادة قدرتها التنافسية محلياً ودولياً.

ومع تطبيق المعايير القومية للجودة والاعتماد المؤسسي الذي يتم لكامل المؤسسة بمختلف تخصصاتها وأقسامها العلمية، لاحظ الباحث ندرة عدد الكليات النظرية المعتمدة مقارنةً بالكليات العملية، وبالحدوث مع المتخصصين تبين أن السبب في ذلك يرجع إلى انطباق معايير الجودة والاعتماد على التخصصات العملية بعكس الكليات النظرية، التي تحتوي على عديد من التخصصات والأقسام، التي يوجد بينها ما يصلح تطبيق معايير الجودة عليها، وأخرى لا تنطبق عليها المعايير.

ومن التخصصات التي تنطبق عليها المعايير تخصص المكتبات نظراً لتباينه مع عديد من التخصصات الأخرى النظرية والعملية، فضلاً عن أنه يشمل جانباً كبيراً عملياً في الدراسة والبحث، ولذا تسعى هذه الدراسة لحل هذه المشكلات من خلال تطبيق معيار مقترح من الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد في مصر لبرامج المكتبات سعياً لاعتماد البرامج بدلاً من الاعتماد المؤسسي لكامل الكليات.

ويمكن بلورة هذه الدراسة في تساؤلين رئيسيين يمكن من خلال الإجابة عنهما التوصل إلى تحقيق أهداف الدراسة، وهما:

١. ما واقع برنامج المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج؟ وما نقاط القوة والضعف فيه؟

٢. ما مدى مناسبة المعيار المقترح لاعتماد برامج المكتبات؟ وما نقاط القوة والضعف فيه؟

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في تطبيق المعيار المقترح للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر للمعايير القومية الأكاديمية لبرامج المكتبات، ويتفرع من هذا

الهدف العام هدفين فرعيين، كما يلي:

١. تقييم برنامج المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج من خلال تطبيق المعيار المقترح عليه، والتعرف على نقاط القوة والضعف من خلال دراسة واقع قسم المكتبات والمعلومات.
٢. تقييم البرنامج المقترح لاعتماد برامج المكتبات والمعلومات للتعرف على نقاط القوة والضعف فيه، ومدى مناسبه للتطبيق لاعتماد برامج المكتبات المصرية.

حدود الدراسة:

تتناول الدراسة تطبيق المعيار المقترح من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد في مصر لتقييم برامج المكتبات على قسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج عام ٢٠١٤/٢٠١٥م بهدف تقييم البرنامج، والتعرف على مدى صلاحية المعيار المقترح ومناسبه للتطبيق على برامج المكتبات والمعلومات بمصر.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعد أكثر المناهج تناسباً مع أهداف الدراسة وأكثرها توافقاً مع طبيعة موضوع الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

ضمان جودة التعليم:

يقصد بضمان جودة التعليم تلك العملية الخاصة بالتحقق من أن المعايير الأكاديمية والمؤسسية المتوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية قد تم تحديدها وتعريفها وتحقيقها على النحو الذي يتوافق مع المعايير المناظرة سواء على المستوى القومي أو العالمي، وأن مستوى جودة فرص التعلم والبحث العلمي والمشاركة المجتمعية وتنمية البيئة تعد ملائمة أو تفوق توقعات كافة أنواع المستفيدين النهائيين من الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية^(٥).

الاعتماد Accreditation:

الاعتماد عبارة عن نوع من الاعتراف أو الشهادة يمنح لبعض المؤسسات التعليمية لوفائها بمعايير مقبولة تضعها جهة رسمية متخصصة، مثل الاعتماد الذي تمنحه جمعية المكتبات الأمريكية لمدارس المكتبات^(٦).

ولقد عرفت الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد المصرية الاعتماد بأنه عبارة عن الاعتراف الذي تمنحه الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد للمؤسسة التعليمية إذا تمكنت من إثبات أن لديها القدرة المؤسسية، وتحقق الفاعلية التعليمية وفقاً للمعايير القياسية الأكاديمية، والتي تمثل الحد الأدنى أو أي معايير أخرى دولية معتمدة من الهيئة ولديها من الأنظمة المتطورة التي تضمن التحسين وتعزيز المستمر للجودة^(٧).

المعايير الأكاديمية:

هي عبارة عن بيان بالمقاييس التي يمكن بها تقويم أي نوع من الخدمات المكتيبة، وهذا البيان قد يكون محددًا من الناحية الكمية، أو قد يكون حائثًا على الوصول إلى درجة عالية من الكمال^(٨).

المعايير الأكاديمية القياسية القومية:

هي المعايير الموضوعية من قبل لجنة متخصصة بالاشتراك مع المستفيدين من الخدمة التعليمية وكل أصحاب المصلحة استرشادًا بالمعايير العالمية، وبالمحافظة على الهوية القومية، وهذه المعايير تمثل الحد الأدنى المطلوب توافره في البرامج التعليمية^(٩).

برنامج المكتبات والمعلومات:

البرنامج التعليمي يعني مجموعة مميزة من المقررات الدراسية، والتي تؤدي إلى منح الدرجة الأكاديمية^(١٠).

وبالتالي فإن برنامج المكتبات والمعلومات عبارة عن مجموعة مميزة من المقررات الدراسية المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات، والتي يتم تدريسها في مدارس وأقسام المكتبات والمعلومات، وتؤدي إلى منح الدرجة الأكاديمية، وتأهيل الخريج للعمل في المؤسسات المعلوماتية، والتخصص في مجال المكتبات والمعلومات.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

بالبحث في الإنتاج الفكري العربي من خلال دليل الإنتاج الفكري العربي في مجال المكتبات والمعلومات عبر حلقاته المتعددة (١٩٩٦ - ٢٠٠٩م)، بالإضافة إلى البحث في الدوريات المتخصصة في مجال المكتبات والمعلومات (مجلة المكتبات والمعلومات العربية، الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، المجلة الدولية للمكتبات

والمعلومات، دراسات عربية في المكتبات والمعلومات، بحوث في علم المكتبات (والمعلومات)، إلى جانب الرسائل العلمية المجازة بالجامعات المصرية والمواقع المتخصصة في المجال على شبكة الإنترنت، توصل الباحث إلى الدراسات التالية:

دراسة ثروت يوسف الغلبان^(١١) وتتناول معايير الاعتماد لمدارس وبرامج تعليم المكتبات والمعلومات، ومقارنة بين المعايير في كل من أمريكا وكندا وبريطانيا والسعودية ومصر، وكان من أبرز ما توصلت إليه الدراسة المقارنة للمعايير أن جميع مدارس وبرامج تعليم المكتبات والمعلومات ترتبط في تنظيمها وطرق تشغيلها بالبيئة والمجتمع المحيط، ومن ثم فلا بد من مراعاة الظروف والمتغيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحيطة عند وضع المعايير الخاصة بها، وأن الخصائص الأساسية في جميع المعايير تعني مجموعة من العناصر التي تشكل المكونات الرئيسة للبرامج التعليمية، وهذه العناصر هي: أهداف البرنامج، والإدارة، والتنظيم التمويلي، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، ونظام قبولهم، والمنهج، والمقررات، وطرق التدريس، والتسهيلات، والموارد المالية.

دراسة ايناس حسين صادق أحمد^(١٢) التي هدفت إلى وضع معايير أكاديمية قياسية مرجعية يمكن تطبيقها ببرنامج علم المعلومات بجامعة قطر لتحقيق الجودة، والتعرف على الإمكانيات المتوفرة لبرنامج علم المعلومات بجامعة قطر، ومدى ملاءمتها للحصول على الاعتماد الأكاديمي، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: عدم تطبيق معايير الجودة على قسم المعلومات بجامعة قطر، وعدم حصوله على الاعتماد بالرغم من قدمه؛ حيث أنشئ تخصص المكتبات والمعلومات بجامعة قطر منذ عام ١٩٧٧م.

دراسة أمل محمد أحمد خلاف وسارة عبد الرحيم قشقري^(١٣) التي هدفت إلى التعرف على واقع أقسام المكتبات والمعلومات السعودية بهدف التحقق من مدى مطابقة هذه الأقسام لمتطلبات الهيئة الوطنية للاعتماد الأكاديمي، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى توافق معايير الهيئة الوطنية للاعتماد الأكاديمي مع معايير الاعتماد الدولية في تخصص المكتبات والمعلومات، وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن أقسام المكتبات والمعلومات السعودية يتوفر لها كثير

من العناصر التي يتطلبها الحصول على الاعتماد الأكاديمي، فضلاً عن اتفاق جوهر معايير الهيئة القومية للتقويم والاعتماد الأكاديمي مع المعايير الدولية. دراسة بسمة خليفة الشيشيني^(١٤) التي هدفت إلى قياس مدى تحقيق عناصر الجودة الشاملة في قسم المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة والمنوفية من بداية العام الجامعي ٢٠٠٨/٢٠٠٩م وحتى نهاية إعداد الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها جودة رؤية ورسالة واضحة وأهداف إستراتيجية في القسمين محل الدراسة، وعدم توافر عدد كافٍ من الموظفين الإداريين، وعدم وجود أية خطط مستقبلية رسمية موثقة خاصة بالجوانب الأكاديمية والإدارية والمالية والفنية بالقسمين، بالإضافة إلى وجود لائحة جديدة للساعات المعتمدة جاري اعتمادها (في فترة إعداد الدراسة)، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود خطط بحثية حالياً بالقسمين.

دراسة منى عبد اللطيف^(١٥) التي تناولت تطبيق معايير الجودة الشاملة في تعليم علوم المكتبات والمعلومات، وكان من أهم أهداف الدراسة التحقق من السلبيات والإيجابيات في المنظومة التعليمية بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة، ومدى تأثيرها على مستوى خريجي القسم خلال السنوات الخمس الأخيرة، وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها استمرار زيادة طلاب قسم المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة مما يؤثر سلباً على فعالية كل عناصر المنظومة التعليمية.

دراسة منة الله محمد لطفي محمود أبو ليهان^(١٦) التي هدفت إلى تفعيل آليات ضمان الجودة والاعتماد بالجامعات الحكومية والخاصة في مصر؛ حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي فضلاً عن استخدام أحد أساليبه المتمثلة في الدراسات المقارنة لتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين واقع تطبيق آليات ضمان الجودة والاعتماد بالجامعات الحكومية والخاصة في مصر، وتوصلت الدراسة إلى تقدم تطبيق هذه الآليات بجامعة المنصورة (نموذج للجامعات الحكومية) قياساً بجامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا (نموذج للجامعات الخاصة)، كما انتهت الدراسة إلى تصور مقترح لتفعيل هذه الآليات بالجامعات الحكومية والخاصة في مصر.

دراسة جيهان عبدالعزيز رجب عبد العزيز^(١٧) التي هدفت إلى أن التعريف ببناء المجتمع المصري يتطلب منا الاهتمام بالبناء المعرفي للمجتمع، والذي يعد التعليم أهم ركائزه الأساسية، ولذا من الضروري أن تركز الجهود والطاقات اللازمة لتحقيق طفرة نوعية في التعليم.

دراسة منى شعبان عثمان محمد^(١٨) التي هدفت إلى الوقوف على خبرات بعض الدول في مجال ضمان الجودة والاعتماد بالتعليم الجامعي، وتحليل الوضع الراهن لمصر للوقوف على نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات، فضلاً عن استطلاع آراء الخبراء في مجال ضمان الجودة والاعتماد بالجامعات المصرية لبناء الإستراتيجية المقترحة، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن رؤية ورسالة وغايات إستراتيجية للجامعة المصرية في ظل التطوير.

دراسة سماح زكريا محمد^(١٩) التي هدفت إلى دراسة المتطلبات اللازمة لتطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي بالتطبيق على جامعة بنها.

دراسة أيمن وجدي أحمد عبدالعال^(٢٠) التي هدفت إلى تقييم عناصر العملية التعليمية بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة أسيوط في إطار مشروع ضمان الجودة والاعتماد من وجهة نظر الطلاب، وقد خلصت الدراسة إلى بعض النتائج من أهمها أن القسم يفتقر إلى البنية الأساسية اللازمة للجودة والاعتماد كأعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة ومعامل القسم وتجهيزاتها، وقاعات الدراسة وتجهيزاتها، ومقتنيات المكتبة، واللائحة الداخلية للكلية عموماً، ولائحة القسم على وجه الخصوص.

دراسة خالد حسين إبراهيم^(٢١) التي تناولت جودة خدمات المكتبات الأكاديمية بوصفها شرطاً للحصول على الاعتماد الأكاديمي، واتخذت الدراسة مكتبة أكاديمية العلوم الشرطية بالشارقة نموذجاً، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن المعايير الصادرة عن جامعة الدول العربية وتلك الصادرة عن جمعية المكتبات الجامعية والبحثية صالحة للتطبيق في المنطقة العربية مع بعض التطوير أو التعديل أو المواءمة طبقاً لاحتياجات كل دولة وكل جامعة وطبيعة كل مكتبة.

دراسة أماني محمد شريف عبد السلام^(٢٢) التي هدفت إلى التعرف على المعايير القومية والدولية لضمان جودة واعتماد برامج الدراسات العليا، وكذلك متطلبات تطبيق

معايير الجودة والاعتماد، وتحديد المعوقات التي تعوق تطبيق المعايير القومية والدولية في برامج الدراسات العليا بجامعة أسيوط، ووضع إستراتيجية مقترحة لتطوير برامج الدراسات العليا بجامعة أسيوط في ضوء المعايير القومية والدولية، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج الدراسة الميدانية، ومن خلال تطبيق الدراسة على عينة ممثلة من ٥٥٧ عضو هيئة تدريس في الكليات النظرية والعملية بجامعة أسيوط توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها اتفاق آراء أعضاء هيئة التدريس والقيادات الجامعية على أنه بالرغم من وجود درجة تحقق لمعايير جودة الدراسات العليا إلا أنها ليست بالقدر الكافي حيث جاءت استجاباتهم بدرجة متوسطة، مما يعني أن هناك أوجهًا للقصور يجب التغلب عليها عن طريق تدعيم خطط التطوير، وتفعيل آليات التخطيط الإستراتيجية على منظومة الدراسات العليا، بالإضافة إلى تفوق الكليات العملية بالجامعة على النظرية في مدى تحقق مؤشر يشجع أعضاء هيئة التدريس على القيام بالبحوث العلمية المشتركة مع زملائهم، كما توصلت الدراسة لإستراتيجية مقترحة لتطوير منظومة الدراسات العليا بجامعة أسيوط في ضوء المعايير القومية والعالمية لضمان الجودة والاعتماد.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

بالبحث في قواعد البيانات المتاحة من خلال بوابة اتحاد المكتبات الجامعية باستخدام إستراتيجيات بحث متنوعة لمصطلحات الدراسة مثل:

- Accreditation.
- Libraries Programs.
- Standards.
- Criteria.

توصل الباحث إلى الدراسات الآتية:

دراسة تناولت معايير اعتماد برامج الماجستير في المكتبات والمعلومات التي أعدها جمعية المكتبات الأمريكية^(٢٣)، وهي عبارة عن مراجعة وتقييم لمعايير الاعتماد لعام

١٩٧٢م، وتعالج عدة مجالات، هي:

١. الرسالة والغايات والأهداف.

٢. المنهج.

٣. الطلاب.

٤. الإدارة والدعم المالي.

٥. الموارد المادية والمرافق.

بالإضافة إلى شرح المصطلحات الرئيسية وسرد القضايا المهمة في وقت المراجعة (١٩٨٩-١٩٩٢م).

دراسة Coleman, P, Jarred, A D^(٢٤) التي تناولت الدور غير الرسمي للاتحاد الإقليمي للمعايير والمواصفات القياسية لمكتبات الكليات في إدخال بعض المعايير والقياسات الكمية في الاعتماد، وذلك لتمكين المكتبيين من استخدام معايير للاعتماد يراها الاتحاد أداة مساعدة وذات مصداقية بسبب عدم توافر المعايير الرسمية المعتمدة اللازمة. دراسة Mounce, Michael E.^(٢٥) التي هدفت إلى التعرف على تأثير ستة من معايير جمعية المكتبات الأمريكية على برامج تعليم المكتبات، وهي:

١. معيار الرسالة والأهداف.

٢. معيار المناهج الدراسية.

٣. أعضاء هيئة التدريس.

٤. معيار الطلاب.

٥. معيار الإدارة والدعم المالي.

٦. الموارد المالية والمرافق.

وتم تطبيق ذلك على ٤٩ برنامجاً تعليمياً للمكتبات من خلال إرسال استبيانات لرؤساء هذه البرامج، وركزت نتائج الدراسة على أن المعايير الستة مجتمعة كان ينظر لها على أنها أكثر تأثيراً من المعايير الفردية.

ومن خلال عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة نلاحظ أن هذه الدراسات تناولت تطبيق معايير الجودة والاعتماد على بعض أقسام المكتبات والمعلومات لمعرفة مدى توافر المعايير بهذه الأقسام من عدمه، أو تقييم لمعايير الجودة والاعتماد سواء المستخدمة لاعتماد برامج المكتبات أو مؤسسات التعليم العالي بصفة عامة، وتتفق هذه الدراسة مع بعض الدراسات السابقة في تقييمها لبرامج المكتبات والمعلومات حسب معايير الاعتماد أو في دراستها لمعايير الاعتماد ذاتها ولكن لا توجد دراسة سابقة لتطبيق

المعيار المقترح لبرامج المكتبات في مصر وتقييم برنامج المكتبات بجامعة سوهاج وفقاً لهذا المعيار، ونظراً لأهمية الموضوع قام الباحث بإعداد هذه الدراسة. أهمية ضمان الجودة والاعتماد للمؤسسات الأكاديمية وبرامجها وتأثيره على ترتيب الجامعات في التصنيفات العالمية:

ازداد الحديث في الفترة الأخيرة عن ضرورة تطوير التعليم والارتقاء بمؤسسات التعليم العالي للحفاظ على هذه المؤسسات من التدهور وتدني المستوى العلمي بها، وضعف مستوى الخريجين الذي تعاني منه كثير من هذه المؤسسات، مما دفع هذه المؤسسات إلى العمل على ضمان جودة التعليم والارتقاء بمؤسساته واعتمادها لضمان الحد الأدنى من الجودة، بل الأكبر من ذلك تسعى هذه المؤسسات إلى الارتقاء أكثر لتنافس نظيراتها على المستوى المحلي والعربي والدولي من خلال السعي لتحقيق ترتيب في التصنيفات العالمية للجامعات؛ فأنظمة التصنيف والترتيب الطبقي للجامعات ما هي إلا آلية لترتيب الجامعات وفق عناصر تقييم محددة، مع مقارنة الجامعات ببعضها البعض على أساس الأداء، وتهدف إلى توفير معلومات عن جودة الجامعات لكل من الطلاب وإدارات الجامعات والجهات المعنية^(٢٦).

ولذا فإن تدني المستوى التعليمي والبحثي وضعف مستوى الخريجين يؤثر سلباً على ترتيب الجامعات وفقاً للتصنيفات العالمية.

وتتضح أهمية ضمان الجودة والاعتماد وحاجة المؤسسات الأكاديمية لها من خلال التعرف على أسباب ومبررات تطبيق الاعتماد في التعليم التي تتناولها الدراسة فيما يلي:

مبررات التوجه نحو الجودة والاعتماد:

نبعت الحاجة لتحسين نوعية التعليم الجامعي من عدد من المتغيرات الداخلية والخارجية التي جعلت من مسألة اعتماد نظم الاعتماد وضمان الجودة تمثل مكانة بارزة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، حيث لا تستطيع المؤسسات الناجحة أن تستمر مثلما كانت تفعل من قبل؛ لأن هناك مبررات تجبر مؤسسات التعليم الجامعي على تغيير ممارستها الحالية، وتفوقها إلى سياق إجرائي جديد، ومن هذه المبررات^(٢٧).

أولاً- مبررات خارجية:

١. العولمة: على مستوى المؤسسات التعليمية سارعت العولمة في فرض زيادة التبادل

- الثقافي بين الأمم عبر تسهيل التواصل بين الطلبة وهيئات التدريس في البلدان المختلفة، وإبرام وعقد الاتفاقيات بين الجامعات في البلدان المختلفة، وتبادل هيئات التدريس وانتشار ظاهرة التعليم عن بعد والتعلم الإلكتروني، بل وتعدّي الأمر إلى إنشاء فروع لعدد من الجامعات الغربية في بلدان عربية.
٢. تقنيات الاتصالات والمعلومات: حيث أدى تسارع التطور في تقنيات الاتصالات والمعلومات إلى كسر الحواجز بين الأمم والثقافات المختلفة، وفي مجال التعليم الجامعي، فقد أدت تقنيات الاتصال إلى ثورة في مجال التعليم والتعلم، والبحث والتقييم، حيث أصبح بمقدور الطالب وعضو هيئة التدريس وغيرهم الاطلاع على الجديد من العلوم والمعارف المتاحة عبر الإنترنت مما يزيد من قدرتهم على اكتساب المعرفة والإفادة من تجارب الأمم في هذه المجالات.
٣. الانفجار المعرفي: فكانت مؤسسات التعليم الجامعي - ولا تزال - وخصوصاً الجامعات من أهم مؤسسات إنتاج المعرفة، وهي اليوم مفتاح التقدم والنمو في أي بلد من البلدان، وهذا يستدعي منا في مصر خصوصاً ضرورة النظر في تطوير قدرات الجامعات ومؤسسات التعليم الجامعي المصرية؛ لكي تتحول من مجرد مؤسسات ناقلة للمعرفة إلى مؤسسات منتجة لها؛ مما يقتضي أن تأخذ الجامعات المصرية بنظام ضمان الجودة والاعتماد.
٤. المنافسة العالمية: ففي ظل العولمة لم تعد أية دولة قادرة على أن تعيش بمعزل عن المنافسة العالمية؛ لذا نحتاج لنظام الجودة والاعتماد بالمؤسسات التعليمية الذي يجعل المؤسسات التعليمية قادرة على المحافظة على جودتها، ويجعلها قادرة على المنافسة العالمية.

ثانياً - مبررات داخلية:

١. تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي: الذي يمكن الأفراد من الحصول على فرص عمل متميزة، والاستزادة من المعرفة بشكل عام، وهذا يستلزم تطبيق الجودة والاعتماد؛ للمحافظة على جودة مؤسسات التعليم العالي وتطويرها في ظل الإمكانيات المحدودة والإقبال على التعليم العالي.
٢. الاعتماد الكبير على الدعم الحكومي: حيث تعتمد جميع المؤسسات الجامعية الحكومية

على الدعم الحكومي، ونظراً لعدم كفاية هذا الإنفاق لتوفير الموارد اللازمة والاحتياجات اللازمة لا بد من تطبيق نظام الجودة والاعتماد، الذي يساعد على ترشيد الإنفاق، وتحسين فرص استثمار جميع موارد الجامعة المختلفة من مراكز بحثية وورش ومعامل ... إلخ.

٣. ضعف القدرة المؤسسية والفاعلية الإدارية: حيث يعد ضعف القدرة المؤسسية على التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ والإشراف الفعال أحد المبررات للأخذ بنظام الاعتماد وضمان الجودة.

٤. الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي وحاجات سوق العمل: والتي تتمثل في ضعف مستوى الخريج وكثرة الخريجين^(٢٨).

ويضيف أسامة محمد سيد علي إلى الأسباب والمبررات السابقة والاقتصاد العالمي (اتفاقية الجات)؛ حيث يعد مستوى التعليم والمهارات التعليمية من العوامل والظروف الأكثر مواتاة للاستثمارات، ومع اتجاه الاقتصاد العالمي إلى تحرير التجارة الدولية من القيود والاشتراطات يتطلب ذلك جودة في التعليم، وتحسيناً في المهارات التعليمية^(٢٩).

وعلى الرغم من أهمية ضمان الجودة والاعتماد للمؤسسات الأكاديمية وبرامجها، وتعدد أسباب ومبررات التوجه نحو الجودة والاعتماد الذي تناولته الدراسة فيما سبق، إلا أن هناك عديداً من المشكلات والعقبات التي تعوق ضمان الجودة والاعتماد في كليات الآداب، تتناولها الدراسة فيما يلي:

إشكاليات وعقبات ضمان الجودة والاعتماد في كليات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعات العربية:

تتمثل هذه الإشكالية والعقبات فيما يلي:

أولاً- تعدد روافد وثقافات كلية الآداب نظراً لتعدد أقسام هذه الكليات وتخصصات المتنوعة وغير المتجانسة، بعكس الكليات العملية، فهناك أقسام اللغة العربية واللغات الأجنبية (الإنجليزية، الفرنسية، الفارسية، التركية، العبرية، الإيطالية، اللاتينية)، ولكل منها روافد وأنهار تعبر عن ثقافات متعددة، وهناك تخصصات العلوم الاجتماعية (الاجتماع، علم النفس، المكتبات والمعلومات، الإعلام، الجغرافيا، التاريخ) التي تضيف طابعها على مجتمع كلية الآداب هي الأخرى، ولا شك أن هذا الاختلاف يجعل كلية

الآداب مستعصية على الاعتماد نظراً لعدم تجانس أقسامها، فيصعب إخضاعها أو تقييمها من خلال معايير موحدة.

ثانياً- مقاومة مجتمع كلية الآداب لتقافة ومفاهيم الجودة وبصورتها المطروحة.

ثالثاً- النقص في المعايير المرجعية القياسية أو المعايير القياسية الوطنية؛ حيث تتنوع المعايير بين المعايير الأكاديمية الوطنية، التي توضع لتمثل الحد الأدنى المقبول من كل مؤسسة تعليمية، وتضعها لجنة خاصة من ممثلي المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة وممثلي وزارة التعليم والتعليم العالي، وممثلين عن المجتمع، وهناك معايير مرجعية قياسية تأخذها المؤسسة التعليمية لنفسها من مؤسسة أو برنامج آخر خارجي أو عالمي، وتعديلها أو تبقيها كما هي بشرط ألا تقل عن المعايير القياسية الوطنية، ويندرج تحت هذه المعايير معايير مدخلات للطلاب والموارد التعليمية، ومعايير مخرجات للخريجين والأبحاث والمشاركة المجتمعية، ومعايير لإعداد رسالة وهدف المؤسسة وإعداد المقررات والبرامج.

وكثيرة هي المعايير في مجالات العلوم والهندسة والزراعة والطب والصيدلة والقانون والإدارة والاقتصاد؛ لأنها تخصصات تخضع للمعيارية منذ زمن، وتتشابه مع البرامج المناظرة بالجامعات العربية والجامعات الأخرى، بعكس تخصصات كليات الآداب؛ لأنها علوم وتخصصات تتأثر بالمجتمع، وتصاغ وفق ظروفه، وتعتمد على ثقافته وتقاليد وتاريخه؛ لذا فلا يمكن نقل معايير البرامج المناظرة لتخصصات كلية الآداب؛ نظراً لاختلاف المجتمعات والثقافات، ولكن هناك مجهودات لوضع معايير وطنية.

رابعاً- ابتعاد مواصفات الخريج عن متطلبات سوق العمل، فهناك فجوة بين متطلبات سوق العمل وبين المقررات الدراسية.

خامساً- ضعف المدخلات في المنظمة الجامعية، فنظم ضمان الجودة تتطلب مدخلات متمثلة في نوعية طالب وتوفر مصادر للتعليم، وتحدد مخرجات لمواصفات الخريج والإسهامات البحثية والمجتمعية^(٣٠).

ويضيف كمال إمام كامل ولمياء محمد أحمد إلى ذلك مجموعة من المعوقات العامة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات كما يلي:

١. عدم ملاءمة الثقافة التنظيمية السائدة في المؤسسات التعليمية والثقافة التنظيمية التي

- تتفق ومتطلبات تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة، وذلك على مستوى الأبعاد الثقافية التنظيمية (القيادة - الهياكل والنظم - التحسين المستمر - الابتكار).
٢. عدم ملاءمة الأوضاع الأكاديمية والإدارية والمالية السائدة بالجامعات لمتطلبات تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة، وذلك على مستوى فلسفة التعليم الحالية وأهدافه وأداء أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وأدوات العملية التعليمية والإمكانات المادية ... إلخ.
٣. عدم مشاركة جميع العاملين في تطبيق إدارة الجودة الشاملة.
٤. عدم ملاءمة جودة الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب ومستوى جودة الخدمة التي تتفق مع رغباتهم وتوقعاتهم، وذلك فيما يختص بالكتاب الجامعي وأداء أعضاء هيئة التدريس ورعاية الطلاب ... إلخ.
٥. عدم الربط بين الكليات بالجامعة وقطاعات سوق العمل من حيث مدى تطور المناهج طبقاً لمتطلبات سوق العمل.
٦. تبني طرق وأساليب لإدارة الجودة الشاملة لا تتوافق مع خصوصية المؤسسة.
٧. مقاومة التغيير سواء من العاملين أو من الإدارات، وخاصة الاتجاهات عند الإدارات الوسطى.
٨. توقع نتائج فورية وليست على المدى البعيد^(٣١).
- ويمكننا التغلب على معظم هذه المشكلات والعقبات والمعوقات من خلال الاتجاه للاعتماد التخصصي كما يلي:
- أنواع الاعتماد:**

١- الاعتماد المؤسسي Institutional Accreditation:

ويعني اعتماد المؤسسات التعليمية ذاتها كوحدات فردية؛ فهو الذي يركز على تقييم الأداء بالمؤسسة التعليمية بصورة شاملة، مثل اعتماد كلية معينة، وهذا النوع من الاعتماد يخضع للسلطة الحكومية مباشرةً متمثلةً في وزارات التعليم العالي. وعند تطبيق هذا النوع على كليات الآداب، تظهر عديد من المشكلات الناتجة عن تعدد أقسام وتخصصات كليات الآداب، واختلاف طبيعتها، فكل تخصص يحتاج إلى معايير لاعتماده، وهناك تخصصات يسهل تطبيق المعايير عليها، وأخرى نجد فيها مشاكل؛ لذا بدأ الحديث عن النوع الثاني من أنواع الاعتماد، وهو:

٢- الاعتماد التخصصي Subject Accreditation:

ويعني اعتماد البرامج التعليمية في تخصصات عملية ومهنية محددة؛ فهو الذي يركز على الاهتمام بالبرامج الأكاديمية التخصصية التي تطرحها المؤسسة بشكل منفرد^(٣٢)، وهذا تقوم به في الغالب مؤسسات مهنية مفوضة بحكم القانون بهذه المهمة، وهي تهدف بذلك إلى الارتقاء بالمهنة أو التخصص، وبطبيعة الحال لكي تقوم مؤسسة مهنية باعتماد برنامج تعليمي محدد في تخصصها، فإنها تشترط أولاً أن تكون المؤسسة الأم التي يتبعها البرنامج هي نفسها معتمدة من الحكومة، وقد تقدم المؤسسة أكثر من برنامج في نفس التخصص، ويكون بعضها صالحاً للاعتماد، بينما لا يرقى البعض الآخر^(٣٣) مثل اعتماد الجمعية الأمريكية للمكتبات لبعض برامج المكتبات، وبدأ الحديث عن هذا النوع في الفترة الأخيرة؛ للتغلب على المشكلات الناتجة عن الاعتماد المؤسسي.

ولكن في مصر والعالم العربي نلاحظ أن المؤسسات المهنية ليس لها دور في قضية ضمان الجودة والاعتماد لبرامج المكتبات، حتى إننا لا نجد لها دوراً بارزاً أو مبادرات لإعداد معايير لاعتماد برامج المكتبات مع المؤسسات الأخرى، وكل هذه الأمور مسئول عنها هيئة ضمان الجودة والاعتماد التابعة للمجلس الأعلى للجامعات المصرية. ولا شك أن الاعتماد التخصصي لبرامج المكتبات والمعلومات له فوائد متعددة، تتناولها الدراسة فيما يلي:

فوائد الاعتماد الأكاديمي لبرنامج المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج:

تتمثل فوائد الاعتماد الأكاديمي لبرنامج المكتبات فيما يلي:

١. تأتي أهمية الاعتماد الأكاديمي لبرنامج المكتبات والمعلومات بسوهاج على استمرار كيانه في مصر والعالم العربي.
٢. ضمان تحقيق البرنامج التعليمي للقواعد المهنية المعترف بها.
٣. يدل الاعتماد على أن البرنامج يلتزم بالجودة، وأنه يسعى لمواصلة ذلك الالتزام.
٤. تأكيد للهيئات والمؤسسات بأن الطلبة الذين تخرجوا من برنامج علم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج بعد اعتماده بإذن الله تلقوا تعليماً جيداً، ويصلحون للعمل في المؤسسات المعلوماتية (مرافق المعلومات).

٥. تؤكد للطلاب بأن برنامج علم المكتبات والمعلومات المعتمد يرتقي للمستويات العالمية المهنية.

٦. تنفيذ جامعة سوهاج من التقييم الذاتي، وتقييم النظراء، ومن الفرص المتاحة للتطوير المستمر وتحسين الأداء.

٧. تعزيز العلاقات التعليمية بين أعضاء هيئة التدريس بجامعة سوهاج وأعضاء المهنة في الجهات المتخصصة المانحة للاعتماد الأكاديمي^(٣٤).

وفيما يلي تتناول الدراسة تطبيق المعيار المقترح لاعتماد برامج المكتبات من خلال تناولها لتقييم البرنامج التعليمي لقسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج وفقاً لهذا المعيار، وتقييم المعيار ذاته كما يلي:

أولاً- تقييم البرنامج التعليمي لقسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج:

تتناول الدراسة فيما يلي تقييم برنامج المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج طبقاً للمعيار المقترح^(٣٥)، وفي ضوء دليل اعتماد مؤسسات التعليم العالي الصادر عن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بمصر^(٣٦)، ويتم ذلك طبقاً للعناصر الآتية:

نبذة عن القسم وإنشائه:

تم إنشاء قسم المكتبات والمعلومات بهذا المسمى في كلية الآداب جامعة سوهاج عام ١٩٩٥/١٩٩٦م، وقام بتعيين ثلاثة معيدين عن طريق الإعلان، استلموا عملهم في العام نفسه، وبدأت الدراسة بالقسم في هذا العام ليُخرَجَ دفتين، وتم تجميد القسم بعدها؛ لعدم توافر أعضاء هيئة التدريس الكافين للدراسة ومتابعة الطلاب، حتى قام بعض المعيينين ممن تم تعيينهم عن طريق الإعلان السابق الإشارة إليه، أو من تم تعيينهم معيينين من خريجي أول دفتين بالقسم قبل تجميده باستكمال دراستهم والحصول على الماجستير والدكتوراه، ثم أعيد افتتاح القسم للدراسة بمرحلة الليسانس مرة ثانية عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م.

(١) المحور الأول: إدارة البرنامج

(القدرة المؤسسية)

١/١ الرؤية والرسالة والأهداف:

على الرغم من اتفاق رسالة قسم المكتبات والمعلومات مع رسالة الكلية، وهي "العمل على إعداد خريجين مؤهلين علمياً وعملياً مكتسبين المهارات المناسبة التي يحتاجها سوق العمل، وكذلك العمل على تحقيق أهداف التعليم المستمر، وتنمية مهارات البحث العلمي، وتحقيق شراكة فعالة في مجال خدمة المجتمع وتنمية البيئة^(٣٧) إلا أنه لا توجد أهداف رئيسية محددة ومكتوبة يسعى برنامج المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج لتحقيقها لتطوير البرنامج، ولكن تم صياغة الأهداف في توصيف البرنامج (كأحد متطلبات الجودة) من قبل أحد أعضاء هيئة التدريس، والتي وضعت في ٢٢ هدفاً كما يلي:

١. الإلمام بنظرية المعرفة وترابطها ونظام الاتصال.
٢. إدراك دورة النشر التقليدي والإلكتروني ومقوماته ومعايير وأدواته.
٣. معرفة طرق وأساليب وقنوات بناء وتنمية المقتنيات على اختلاف أنواعها وأشكالها، ووضع السياسات المنظمة لها.
٤. تطبيق الخطط والأدوات العالمية والعربية المستخدمة في تنظيم مصادر المعلومات والوثائق وإتاحتها لتحقيق أقصى إفادة منها.
٥. التخطيط والتصميم والتنفيذ الفعلي لمشروعات المكتبات ومراكز المعلومات.
٦. تقديم خدمات المعلومات المختلفة التي تفي بالاحتياجات وتشبع الرغبات المتنوعة والمتجددة لمجتمع المستفيدين منها.
٧. التعامل مع المعلومات والتكنولوجيا والإدارة في نفس الوقت مع تعظيم الفوائد الاقتصادية بالتركيز على إدارة نظم المعلومات ونظم دعم القرار.
٨. القدرة على إدارة المعلومات، وإدارة المعرفة، وتسويق المعلومات، وبناء نظم للمعلومات.
٩. نشر الوعي والثقافة المعلوماتية وتنظيم البرامج الخاصة بها وتطبيقها على أكبر قطاع ممكن.

١٠. تطبيق مفاهيم الجودة ومعاييرها بهدف الارتقاء بالمؤسسة المعلوماتية ونظام العمل وخدماتها.
١١. تطوير موارد المعلومات والمعرفة.
١٢. القدرة على تنظيم المعلومات والمعرفة: وتشمل تكشف مستويات البيانات، الميئات، خرائط المعلومات.
١٣. الإلمام بمفاهيم وتطبيقات وإدارة المحتوى: وتشمل الرقمنة، إدارة البوابات.
١٤. دراسة سلوك الاستخدام والمستخدمين: مثل تحديد الحاجات، واجهات الاستخدام .
١٥. العمل على بث المعلومات والمشاركة المعرفية : مثل السياسات والاستراتيجيات.
١٦. فهم وتطبيق الأنظمة والأدوات والتكنولوجيا: مثل التكنولوجيا المستخدمة في قواعد البيانات.
١٧. الإلمام بفن وعلم الإدارة: مثل الإطار التعاوني والقيادة والدافعية، وتطوير الموارد البشرية، وإدارة التغيير.
١٨. تطبيق تقنيات أمن الأنظمة والبيانات.
١٩. التحقيق العلمي للوثائق التاريخية والإفادة منها.
٢٠. تصميم دورة تدفق الوثائق على مستويات مختلفة وإدارة الدورة المستندية للمنظمات.
٢١. إدارة السجلات وفق أحدث المعايير وأدوات العمل العالمية.
٢٢. تطبيق التقنيات الحديثة في إدارة معلومات ومعرفة المنظمات^(٣٨).
ويؤخذ على صياغة هذه الأهداف ما يلي:
 ١. إعداد هذه الأهداف من قبل أحد أعضاء هيئة التدريس بالقسم دون مشاركة بقية الأعضاء أو معاونيهم في صياغتها.
 ٢. لم يتم إعلام أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بهذه الأهداف والإعلان عنها وصياغتها أو كتابتها، وهذا الأمر ينطبق كذلك على الرؤية والرسالة.
 ٣. تعدد الأهداف بشكل ملحوظ ومبالغ فيه لتصل إلى ٢٢ هدفًا، ولا شك أن ذلك يفقدها الدقة، ويدل على عدم التركيز، والتشتت، وهذا يناقض الشروط أو المعايير التي يجب مراعاتها عند صياغة الأهداف من دقة وتركيز ووضوح وقابلية للتنفيذ^(٣٩)، ولا شك

- أن تحديد الأهداف الخاصة بأي برنامج تعليمي بشكل واضح أمر ضروري للتقويم الداخلي والخارجي الهادف؛ حيث يتم تقويم أي برنامج على أساس الأهداف الموضوعية، والتعرف على مدى تحققها^(٤٠).
٤. عدم الالتزام بالأهداف الواردة في معايير تخصص المكتبات والمعلومات التي اعتمدها لجنة قطاع الآداب عام ٢٠٠٩م^(٤١).
٥. معظم الأهداف عبارة عن صفات للخريج، وليست أهدافاً للبرنامج، وبعضها مأخوذ نصاً من المواصفات العامة لخريجي أقسام المكتبات والوثائق والمعلومات الواردة في معايير تخصص المكتبات والمعلومات السابق الإشارة إليه.

٢/١ قيادة البرنامج وتنظيمه:

لا يوجد دليل خاص بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج، وكذلك لا يوجد موقع إلكتروني خاص بالقسم سوى الموقع التابع للموقع الإلكتروني لكلية الآداب جامعة سوهاج، الذي يتيح بعض المعلومات المبسطة عن القسم؛ مثل أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، واللائحة الدراسية للقسم^(٤٢)، وحتى هذه المعلومات لا يتم تحديثها باستمرار. ونظراً لحدثة القسم بالمقارنة بالأقسام الأخرى داخل الكلية؛ حيث تم إنشاؤه عام ١٩٩٥/١٩٩٦م، فلا يوجد هيكل إداري مكتمل، أو لا يوجد العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس واللازم للقيام بالأعباء التدريسية والإدارية بالقسم، وكان الإشراف على القسم تابعاً لعميد الكلية، وهو بالطبع غير متخصص في مجال المكتبات، إلى أن تم تعيين مشرف على القسم من أحد أعضاء هيئة التدريس به بعد ترقيته لدرجة أستاذ مساعد في مايو ٢٠١٥م.

وفيما يتعلق بالمجالس واللجان الرسمية لبرنامج المكتبات، فلا يوجد مجلس للقسم؛ لعدم توافر العدد اللازم من الأساتذة والأساتذة المساعدين لعمل مجلس قسم وفقاً للوائح والقوانين، ولكن يقوم رئيس القسم بحضور مجلس الكلية بصفته عضواً فيه، وممثلاً للقسم، ويسهم القسم في لجنة المكتبات المنبثقة عن مجلس الكلية من خلال ترشيحه لأحد أعضاء هيئة التدريس لعضوية هذه اللجنة في بداية كل عام دراسي، ومن الملاحظات التي تؤخذ في مجال قيادة وتنظيم البرنامج عدم تحديد منسق لمتابعة أعمال الجودة والاعتماد في قسم المكتبات والمعلومات.

٣/١ الموارد البشرية:

تمثل الموارد البشرية الثروة الحقيقية وأساس تقدم الدول والمجتمعات وتطويرها، كما تعد المحور الأساسي للعمل في أية مؤسسة، وتنقسم الموارد البشرية اللازمة للعمل بأقسام المكتبات والمعلومات بصفة عامة وقسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج بصفة خاصة إلى ثلاث فئات: أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، الموظفين الإداريين في البرنامج، الفنيين وأمناء المعامل التابعين لقسم المكتبات والمعلومات. وتتناول الدراسة هذه الفئات الثلاثة فيما يلي:

أولاً- أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم:

عند إنشاء قسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج عام ١٩٩٥/١٩٩٦م تم الإعلان عن احتياج القسم لأعضاء هيئة تدريس ومعاونين لهم، ومن خلال هذا الإعلان تم تعيين ثلاثة معيدين، ومنذ تخرج أول دفعة من القسم عام ١٩٩٩م انتهج القسم سياسة تعيين معيدين من الخريجين حتى وصل عدد أعضاء هيئة التدريس بالقسم عام ٢٠١٤/٢٠١٥م من أعضاء هيئة التدريس منهم أربعة فقط عاملون بالقسم، بالإضافة إلى أربعة معيدين، كما هو مبين بالجدول رقم (١).

جدول رقم (١)

عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ببرنامج المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج

المسمى الوظيفي	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس			معيد
			معاون	مرافق زوجة	مدرس مساعد	
العدد	-	١	٣	١	١	٤

ومنذ مقارنة أعداد الطلاب الموضحة بالجدول رقم (٢) بأعداد أعضاء هيئة التدريس يتبين أن نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب ١ : ١٩٨ ، ولا شك أن هذا لا يتناسب مع الجودة، فهناك نقص شديد في عدد أعضاء هيئة التدريس بالقسم.

جدول رقم (٢)

أعداد طلاب برنامج المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج في المرحلة الجامعية الأولى

الفرقة	الأولى		الثانية		الثالثة		الرابعة		المجموع
	انتظام	انتساب	انتظام	انتساب	انتظام	انتساب	انتظام	انتساب	
عدد الطلاب	٢٢٤	٤٦	١٨٥	١٥	١٦٥	٢٨	١٢٠	٩	٧٩٢

فقد كشفت الإستراتيجية القومية لتطوير التعليم العالي حتى عام ٢٠٢٢م التي أعدها وزير التعليم العالي ووافق عليها رئيس مجلس الوزراء عن وجود ستة مستويات لتطوير التعليم العالي تضمن تحقيق استقلال الجامعات واعتبارها كوحدة اقتصادية مستقلة، وتشمل هذه المستويات الستة استشراف حجم الطلب على التعليم العالي، وتوزيع مؤسسات التعليم العالي على مستوى مصر ومحافظاتها، وتقدير أعداد المطلوبة، فضلاً عن تحديد حجم الإنفاق المطلوب حتى عام ٢٠٢١م، وإعداد المخطط التفصيلي لكل محافظة، وما يهمننا في هذه النقطة هو المستوى الثالث والذي يوضح اتجاه الوزارة للتقارب بين نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس إلى أعداد الطلبة كأحد معايير ضمان الجودة، فمن المخطط أن تصل النسبة في قطاع كليات ومعاهد العلوم الأساسية والتطبيقية والفنية تدريجياً عام ٢٠٢٢م بنسبة ١ : ١٤، وفي قطاع كليات ومعاهد العلوم الإنسانية والنظرية ١ : ٤٠ على أن تكون نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى أعداد الهيئة المعاونة ١ : ١.٣^(٤٣).

تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم:

يحرص أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم على حضور دورات لتنمية قدراتهم؛ لارتباط ذلك بالترقية، ويعاب على هذا الأمر عدم اهتمامهم بالاستفادة من هذه الدورات، فضلاً عن عدم مناسبة بعض معلوماتها أحياناً للواقع، وعدم أهميتها أحياناً أخرى، فالهدف هو الحصول على شهادة تثبت الحضور فقط.

ثانياً- الموظفون الإداريون:

يلقى على عاتق هذه الفئة عديد من المسؤوليات التي تهدف إلى دعم ومساعدة ومساندة رئيس القسم وأعضاء هيئة التدريس؛ حتى يستطيعوا القيام بمسئولياتهم الأكاديمية والوظيفية، وعلى الرغم من أهمية هذه الفئة إلا أنه لا يوجد بقسم المكتبات جامعة سوهاج سوى موظفة إدارية واحدة تقوم بأعمال السكرتارية الخاصة بهذا القسم.

ثالثاً- الفنيون وأمناء المعامل:

نظراً لعدم توافر معامل تابعة لقسم المكتبات والمعلومات جامعة سوهاج، فلا يوجد فنيون وأمناء معامل بالرغم من أهمية المعامل لتدريب الطلاب والدارسين ودور العاملين فيها والفائمين عليها.

٤/١ التخطيط المالي (الإدارة المالية):

١/٤/١ الموارد المالية:

التخطيط المالي ليس من مسؤوليات الأقسام، فالأقسام العلمية داخل الجامعات تتبع الكليات والكليات تتبع إدارة الجامعة، ولكل جامعة ميزانيتها المستقلة النابعة من وزارة المالية؛ فإدارة الجامعة تحدد ميزانيات الكليات بها حسب ظروف وحاجة كل كلية والتخصصات والإدارات التابعة لها، ولا توجد ميزانيات مخصصة للأقسام، وإنما يقوم رئيس القسم بدفع احتياجات القسم إلى عميد الكلية ومجلس الكلية التابع لها، ومن أهم مشكلات قسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج في الفترة السابقة (منذ إنشائه حتى مايو ٢٠١٥م) إشراف عميد الكلية عليه (بسبب حداثة القسم، وعدم وجود أساتذة أو أساتذة مساعدين)، والعميد غير متخصص في مجال المكتبات والمعلومات، فلا يستطيع تحديد الاحتياجات والمتطلبات اللازمة لبرنامج المكتبات بدقة؛ نظراً لاختلاف طبيعة التخصص، ولا توجد لديه الحماسة لتوفير هذه الاحتياجات مثل المتخصص.

٢/٤/١ التسهيلات المادية الداعمة (التجهيزات والمعدات):

من واقع عمل الباحث، لاحظ قيام الكلية بالعمل على توفير التجهيزات والمعدات اللازمة وفقاً لمعايير الجودة؛ كي تتناسب وتستطيع إتمام العملية التعليمية بنجاح وعلى أكمل وجه، وفي هذا الصدد قامت إدارة الكلية بتحديد قاعات تدريسية لكل قسم وتزويدها بأجهزة Data Show، وبعض الأقسام تم تزويدها بسبورات تفاعلية ومعامل خاصة. أما بالنسبة لقسم المكتبات والمعلومات فقد تم تزويده بجهاز الكمبيوتر المحمول (Laptop)، بالإضافة إلى جهاز الكمبيوتر المكتبي و Data Show، ولكن لم يتم تثبيتها بالقاعة التدريسية المخصصة للقسم؛ لعدم مناسبة القاعة لذلك، وعدم الاستقرار في قاعة واحدة فضلاً عن ضيق المكان أحياناً.

وتعد المعامل من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها أقسام المكتبات والمعلومات لتعليم علوم المكتبات والمعلومات وتطبيق المقررات العملية والعمليات الفنية التي يتم دراستها بهذه الأقسام والتدريب عليها، وكذلك التدريب على استخدام الأجهزة والأدوات والوسائل المستخدمة في حفظ المعلومات واسترجاعها والمستخدم أيضاً في القيام بالعمليات الفنية المختلفة، حيث إن عديداً من المقررات التي تدرس بأقسام المكتبات

والمعلومات تعتمد على التطبيق العملي مثل الفهرسة الآلية واستخدام الحاسب الآلي في المكتبات^(٤٤).

وتحتاج الدراسة في أقسام المكتبات والمعلومات إلى توافر ثلاثة أنواع من المعامل (المعمل البيولوجرافي ، معمل الحاسب الآلي، معمل أجهزة سمعية وبصرية)^(٤٥).

ومن واقع عمل الباحث بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج يفترق القسم لوجود المعامل اللازمة لعمل القسم، فلا توجد أية معامل خاصة بالقسم، وإنما يعتمد القسم على معمل حاسب آلي بالكلية تعتمد عليه كل أقسام الكلية في التدريب على مقررات الحاسب الآلي، فضلاً عن المشكلات العديدة التي يواجهها معمل الحاسب بالكلية، مثل عدم انتظام شبكة الإنترنت به، وعدم تناسب المواعيد نظراً لضغط العمل من قبل معظم أقسام الكلية على هذا العمل الوحيد بالكلية، وعدم توافر الموظف المهني أو الفني المسئول عن المعمل، فالمعمل مسئولة عنه إحدى الموظفات الإداريات التي لا تجيد استخدام الحاسب، لذلك فالمعمل غير مناسب من حيث الموقع والتجهيزات اللازمة للاستفادة منه.

كما تعد المكتبة من المتطلبات الرئيسية للدراسة بقسم المكتبات والمعلومات، وفيما يتعلق بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج، فلا توجد مكتبة خاصة بالقسم، وإنما يعتمد القسم على مكتبة الكلية والمصادر المقتناة بها، حيث تقسم مكتبة الكلية موضوعياً حسب التخصصات (الأقسام) العلمية التي تحتوي عليها الكلية وتفتح المكتبة أبوابها يومياً للطلاب والباحثين، وتعمل فترتين في اليوم خلال فترة الدراسة؛ لتقدم خدماتها لأكبر عدد ممكن من الطلاب والباحثين، ولكن يعاب على هذه المكتبة أن عملية التزويد بها واختيار المصادر يقوم بها أحد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم (ممن يتم اختياره أو تكليفه بذلك) دون وضع معايير أو أسس لذلك؛ مما يترتب عليه سوء الاختيار، أو اختيار غير مناسب أحياناً، أو غير موضوعي أحياناً أخرى، دون مراعاة لاحتياجات المستفيدين، ويتم التزويد من الميزانية التي تخصصها إدارة الكلية لذلك، وتوزع على أقسام الكلية بالتساوي.

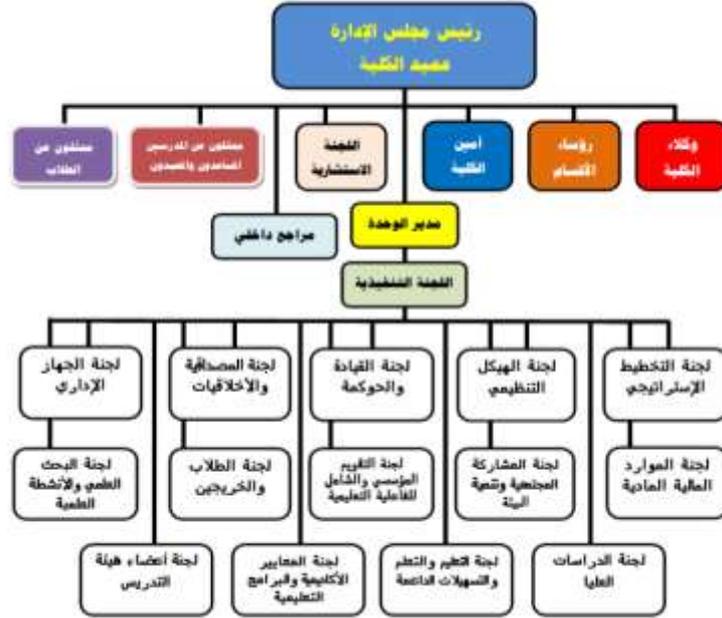
كل هذا يوضح عدم كفاية أو عدم وجود التجهيزات والمعدات الكافية لعمل قسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج، الذي يحتاج إلى معامل وأماكن مخصصة لتدريب الطلاب لإكسابهم المهارات الفنية والمهنية اللازمة للبرنامج.

المراكز البحثية والوحدات ذات الطابع الخاص:

من أهم ما يميز كلية الآداب بجامعة سوهاج اهتمام إدارتها بإنشاء المراكز البحثية والوحدات ذات الطابع الخاص.

وفي هذا الصدد تمت الموافقة على إنشاء مركز لبحوث نظم وخدمات المعلومات أسوةً بالمركز التابع لكلية الآداب - جامعة القاهرة. إدارة توكيد الجودة والاعتماد:

يأتي اهتمام قسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج بضمان الجودة والاعتماد في إطار سعي كلية الآداب (التابع لها القسم) لذلك واشتركتها في مشروع CIQAP، حيث تم عقد اتفاق بهذا الشأن بين الكلية وبرنامج التطوير المستمر والتأهيل للاعتماد CIQAP بتاريخ ٢٠١١/٤/٢م^(٤٦). وبناءً على ذلك قام مجلس الكلية رقم (٥) المنعقد بتاريخ ٢٠١٢/١/١٦م بالموافقة على إنشاء وحدة ضمان الجودة والاعتماد بالكلية، وتشكيل مجلس إدارتها، وتحديد الهيكل الإداري لها، والذي يوضحه الشكل رقم (١)^(٤٧).



اعتماد مجلس الكلية (٥) في: ٢٠١٢ / ١ / ١٦م

شكل رقم (١) الهيكل التنظيمي لوحدة الجودة

هذه الوحدة يلقي على عاتقها تنفيذ ومتابعة أعمال الجودة والاعتماد بإدارات وأقسام الكلية، والتنسيق بين الوحدة وإدارة الكلية وأقسامها في هذا الشأن، وتنظم الوحدة عديداً من الدورات التدريبية وورش العمل والندوات لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والعاملين بالكلية؛ لتعريفهم بأعمال الجودة والاعتماد، كل فيما يخصه (مثل كيفية توصيف البرامج والمقررات، وإعداد المصفوفات للبرامج والمقررات وإعداد التقارير)، وغرس ثقافة الجودة عندهم، ولكن يلاحظ عدم انتظام مثل هذه الدورات وورش العمل والندوات، وعدم كفايتها لتحقيق أهدافها، فضلاً عن عدم توافر الجدية اللازمة فيها سواء من قبل أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والعاملين بالكلية أو من قبل وحدة ضمان الجودة والاعتماد بالكلية؛ فلا يتم الإعلان الكافي عن مثل هذه الدورات وتوضيح أهمية حضورها من ناحية ومتابعة ذلك من ناحية ثانية؛ مما يترتب عليه إحجام معظم أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والعاملين بالكلية عن حضور هذه الدورات والاستفادة منها، وأحياناً يعود سبب إحجام معظم أعضاء هيئة التدريس عن الحضور إلى الأعباء التدريسية الملقاة على عاتقهم، وعدم مناسبة أوقات الدورات لهم، فضلاً عن عدم ربط مثل هذه الدورات بالترقيات، فالبعض يشعر بعدم فائدتها لهم بالإضافة إلى عدم اقتناع البعض بثقافة وفكر الجودة وتطبيقها في المؤسسات التعليمية، فضلاً عن عدم التزام إدارات الأقسام بالرد على مكاتبات وطلبات وحدة إدارة الجودة في كثير من الأحيان، ولا تحرص الأقسام (ومنها قسم المكتبات والمعلومات) على قياس مدى التزام أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بحضور مثل هذه الدورات من خلال إجراءات تقويمهم التي تعتمد بالدرجة الأولى على استبيانات آراء الطلاب، كما لا تهتم الأقسام بقياس مخرجات البرنامج التي يكتسبها الطلاب، ولا يوجد اهتمام من الأقسام بتنمية المهارات اللازمة للطلاب وقياسها، وكذلك لا تقوم الأقسام بقياس المهارات العامة أو المعرفية أو الذهنية أو المهنية، ولا تهتم معظم الأقسام (ومنها المكتبات) بغرس ثقافة الجودة لدى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وكذلك الطلاب.

(٢) المحور الثاني: الفاعلية التعليمية

١/٢ المعايير الأكاديمية للبرنامج:

تتبنى الكلية باعتبارها إحدى مؤسسات التعليم العالي في مصر وثيقة المعايير الأكاديمية لقطاع الآداب الصادرة عن الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، والتي تضمنت معايير أكاديمية لقطاع الآداب واللغات، والتي تتناسب مع عديد من التخصصات التابعة للكلية^(٤٨). ومع الاهتمام بوضع معايير قياسية قومية لكل التخصصات العلمية الموجودة في الجامعات المصرية، بادر قطاع الآداب بالمجلس الأعلى للجامعات بتشكيل لجنة ضمت كلاً من أ.د. أسامة السيد محمود، أ.د. يسرية عبد الحلیم زايد، وأ.د. شريف كامل شاهين، أ.د. عماد بدر الدين أبو غازي؛ لإعداد معايير لتخصص المكتبات والوثائق والمعلومات، فقامت اللجنة بإعداد المعايير الأكاديمية القياسية للمكتبات والوثائق^(٤٩) التي تبناها قسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج ضمن الاعتماد المؤسسي لكلية الآداب (التابع لها القسم).

ولعل هذا يؤكد ويؤيد فكرة اعتماد البرامج وعدم جدوى اعتماد المؤسسة التعليمية بكاملها، فحتى المعايير ربما تختلف اختلافاً ولو بسيطاً من تخصص لآخر حسب طبيعة التخصص وما يحتاجه من صفات يجب توافرها في الخريجين.

٢/٢ تصميم البرنامج:

١/٢/٢ هيكل البرنامج:

مع بداية الدراسة بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج عام ١٩٩٥/١٩٩٦م تم اعتماد تطبيق لائحة قسم المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة القاهرة (والتي تمثل إحدى مراحل تطور برامج المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة ومر عليها أكثر من ٢٠ سنة)^(٥٠)، مع عدم مراعاة عدم مناسبة بعض المقررات أو التطوير والتعديل في اللائحة بما يتناسب مع متطلبات العصر واحتياجات البيئة ومجتمع جامعة سوهاج، وعند مقارنة نسب العلوم بهذه اللائحة بنظيرتها الموضحة و المحددة في المعيار المقترح^(٥١) كما هو موضح بالجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

هيكل برنامج المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج قبل تعديل اللائحة

م	طبيعة العلوم	عدد الساعات	النسبة المئوية
١	العلوم الأساسية (٩-١٢٪)	١٨	١٠.٩١
٢	العلوم المساعدة (٢١-٢٤٪)	٣٢	١٩.٣٩
٣	العلوم المهنية (٤٨-٥١٪)	٩٢	٥٥.٧٦
٤	حاسب آلي (١٢-١٥٪)	٦	٣.٦٤
٥	التدريب الميداني (٦-٩٪)	١٧ ^(*)	١٠.٣٠
٦	علوم التميز الأخرى (٦-٩٪)	-	-
	الإجمالي	١٦٥	١٠٠

ومن خلال هذا الجدول يتبين عدم توافق نسب العلوم الممثلة للائحة قسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج مع النسب المحددة في المعيار المقترح لبرامج المكتبات والمعلومات باستثناء العلوم الإنسانية، فهناك زيادة في العلوم المهنية والتدريب الميداني على حساب العلوم المساعدة والحاسب الآلي، وعدم تمثيل علوم التميز الأخرى بأي مقرر ويرجع ذلك لتقسيم مقررات الإعداد الفني (الفهرسة والتصنيف والتحليل الموضوعي) إلى مستوى تمهيدي ومتقدم، وينطبق هذا أيضاً على مقرر الإحصاء؛ حيث يمكن الاكتفاء بمستوى واحد فقط^(٥٢)، بالإضافة إلى احتواء اللائحة على بعض المقررات القديمة التي لا حاجة لها في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يحتاج تطوير المقررات لتواكب هذا التطور، كل هذا نتج عنه إهدار للمساحة المحددة للمقررات، ويمكن الاستفادة بهذه المساحة في إضافة مقررات تابعة للعلوم المساعدة أو الحاسب الآلي أو علوم التميز الأخرى حتى تتوافق نسب هذه العلوم مع النسب المحددة لكل منها في المعيار المقترح لاعتماد برامج المكتبات، كما أن إضافة التدريبات العملية (السكاشن) إلى التدريب الميداني أدى إلى زيادة نسبه عما هو محدد في المعيار المقترح.

(*) يلاحظ أن ساعات التدريبات (السكاشن) العملية أضيفت للتدريب الميداني مع حساب نصف عدد ساعاتها فقط، بمعنى أن الساعتين حسبت ساعة واحدة.

ومن خلال تحليل الباحث وتقسيمه لللائحة الدراسية لقسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج عام ٢٠١٤/٢٠١٥م تبين ما يلي:

١. عدم تمثيل علم الاجتماع والتربية والقانون بأي مقررات دراسية أو عدم ظهور مقررات تعبر عن هذه التخصصات في اللائحة على الرغم من ارتباط هذه التخصصات بتخصص المكتبات والمعلومات وحاجته الماسة لمثل هذه التخصصات كعلوم مساعدة، كما هو موضح في المعيار المقترح لاعتماد برامج المكتبات^(٥٣).
 ٢. عند تدريس العلوم المساعدة كمقررات مساعدة لعلم المكتبات والمعلومات يتم تدريسها من قبل المتخصصين في هذه العلوم دون مراعاة لما يحتاجه طالب المكتبات من هذه التخصصات أو تطويع المعلومات وفقاً لحاجة ومتطلبات الطالب في قسم المكتبات والمعلومات، وتقديم ما يلزمه منها وما يتناسب مع تخصصه، وإنما يتم تدريس هذه المقررات للطلبة وكأنهم متخصصون في هذه العلوم؛ مما يفقد تدريس هذه المقررات قيمتها أو الهدف من تدريسها للمتخصصين في مجال المكتبات والمعلومات.
 ٣. عدم قياس قسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج لمتطلبات واحتياجات سوق العمل، فلا نجد مراعاة لذلك في المقررات الدراسية أو اللائحة مما يؤدي إلى أن الخريجين من هذا البرنامج سيكون تكوينهم المهني قاصراً للغاية عن التطور الجذري الذي حدث في متطلبات سوق العمل.
- ومع سعي الكلية لضمان الجودة والاعتماد طلبت وحدة توكيد الجودة والاعتماد بالكلية تعديل لوائح البرامج بها بنسبة لا تزيد عن ٢٠٪ كي تتناسب المقررات مع نسب العلوم المذكورة في المعايير التي تم تبنيها، وبناءً على ذلك تم التعديل في لائحة قسم المكتبات والمعلومات (سواء بتغيير مقررات بالكامل أو تعديل مسميات بعض المقررات)، وتم إقرار واعتماد هذه اللائحة الجديدة، وبدأ العمل بها في العام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦م، وعند مقارنة نسب العلوم باللائحة المعدلة بنظيرتها المحددة في المعيار المقترح كما هو موضح بالجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

هيكل برنامج المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج بعد تعديل اللائحة

م	طبيعة العلوم	عدد الساعات	النسبة المئوية
١	العلوم الأساسية (٩-١٢٪)	١٤	٦.٦٧٪
٢	العلوم المساعدة (٢١-٢٤٪)	٤٤	٢٠.٩٥٪
٣	العلوم المهنية (٤٨-٥١٪)	١١٢	٥٣.٣٣٪
٤	حاسب آلي (١٢-١٥٪)	١٤	٦.٦٧٪
٥	التدريب الميداني (٦-٩٪)	٢٦	١٢.٣٨٪
٦	علوم التميز الأخرى (٦-٩٪)	-	-
	الإجمالي	٢١٠	١٠٠

يتبين عدم توافق نسب العلوم الممتلئة لللائحة قسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج مع النسبة المحددة في المعيار المقترح لاعتماد برامج المكتبات باستثناء العلوم المساعدة، فما زالت هناك زيادة في نسب العلوم المهنية والتدريب الميداني، ولكن في هذه المرة على حساب العلوم الأساسية والحاسب الآلي وعلوم التميز الأخرى؛ حيث لا يوجد أي مقرر في اللائحة لعلوم التميز، وربما يرجع ذلك لمحاولة توفيق نسب العلوم بعد تعديل اللائحة مع نسب متطلبات برامج العلوم الإنسانية والاجتماعية في وثيقة المعايير الأكاديمية لقطاع الآداب وحتى إن كان الأمر كذلك فهي غير متوافقة أيضاً، ولم يتم إعداد لائحة أو تغيير وتعديل اللائحة وفقاً لنظام الساعات المعتمدة لمواكبة التطور في نظم التعليم الحديثة.

٢/٢/٢ المقررات الدراسية وتوصيفها:

بالإضافة إلى الملاحظات السابقة على المقررات الدراسية، فإن توصيف المقررات متعددة النماذج، ولا تعتمد على نموذج واحد، ومعظمها لا يتناسب مع المعايير الأكاديمية لبرامج المكتبات والمعلومات (التي تبنتها الكلية)، فضلاً عن عدم الدقة في إعداد مصفوفات المقررات؛ مما يؤدي إلى عدم تحقيق هذه التوصيفات لأهدافها.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى عدم تنفيذ أو القيام بالإرشاد الأكاديمي للطلاب من قبل أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، بالرغم من احتواء الجداول الدراسية على ساعات

مخصصة للإرشاد الأكاديمي والقسم لا يتابع ذلك، والطالب لا يعرف ما هو الإرشاد الأكاديمي.

ويحرص قسم المكتبات بسوهاج على توفير مصادر المعلومات اللازمة لجميع المقررات الدراسية التي يتطلبها البرنامج، ويتخذ الإجراءات التي تسهل الحصول على هذه المصادر.

٣/٢ إدارة الطلاب والخدمات التعليمية:

من واقع عمل الباحث بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج لا يوجد أدلة خاصة بالقسم، وإنما تقوم إدارة العلاقات العامة بالجامعة كل فترة بإعداد دليل للجامعة أو دليل للمرحلة الجامعية الأولى، كما تقوم كلية الآداب بإعداد دليل للطلاب، كلا الدليلين يحتويان على معلومات عن مراحل الدراسة بالكلية، ومعلومات عن أقسام الكلية الستة عشر، تتمثل في لائحة القسم، أو المقررات الدراسية بكل قسم، وبعض الأدلة أحياناً تحتوي على أسماء أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالقسم، أما عن معايير أو شروط الالتحاق بالبرنامج، وفترة الدراسة به، فإن الدراسة بالبرنامج تتكون من مرحلتين: المرحلة الجامعية الأولى (الليسانس)، وتتكون من أربعة أعوام، كل عام دراسي ينقسم إلى فصلين دراسيين، ومرحلة الدراسات العليا (الدبلومات والماجستير والدكتوراه) (٥٤).

ولم يحدد القسم أية شروط أو معايير لقبول الطلاب؛ حيث يقبل برنامج المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج الطلاب الحاصلين على شهادة الثانوية العامة الشعبة العلمية والأدبية، ويقبل طلال الانتظام والانتساب، ويتم تحديد الأعداد المقبولة وفقاً للمعايير والإجراءات التي تحددها إدارة الكلية، ويختار الطالب برنامج المكتبات والمعلومات منذ التحاقه بالفرقة الأولى بكلية الآداب، ويكون الاختيار وفقاً لرغبات الطلاب وتنسيق (يشبه تنسيق الثانوية العامة) يحدد المقبولين بكل قسم، وتقوم بعمله إدارة شؤون الطلاب بالكلية بناءً على القواعد التي تضعها إدارة الكلية، وينتج عن ذلك أحياناً إجبار الطالب على دخوله قسماً معيناً دون رغبته^(*)، ولا توجد أدوات لقياس رضا الطلاب عن البرنامج،

(*) وفقاً لمجموعة لبعض الأقسام ومنها المكتبات تحدد من خلال التنسيق حداً أدنى لمجموع الثانوية العامة، وبعضها يحدد بالإضافة إلى ذلك مجموعة لغة ما مثل قسم اللغة الإنجليزية.

ولكن يتم قياس رضاهم عن المادة العلمية وطريقة التدريس، وتقييم الأعضاء من خلال استبيانات.

٤/٢ البحث العلمي:

تهتم الدراسة هنا وتركز على مشاركة قسم المكتبات والمعلومات في الأنشطة البحثية الخاصة بالمؤسسة التعليمية التي ينتمي إليها سواء الكلية أو الجامعة^(٥٥)؛ حيث يعد البحث العلمي وتنمية المعرفة بثتى ألوانها من الأهداف الرئيسة للجامعة، فلا شك أن الجامعة هي مجتمع الباحثين والعلماء الذين يقومون بنشاط علمي مميز يهدف إلى إثراء المعرفة وتقديمها^(٥٦)، وبالتطبيق على قسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج يتبين عدم مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالقسم في الأنشطة البحثية للكلية أو للجامعة، وإنما يقوم أعضاء هيئة التدريس بالقسم بعمل أبحاث فردية يتم نشرها بهدف الترقية لدرجة أستاذ مساعد وأستاذ، ويرجع عدم مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالقسم في الأنشطة البحثية للكلية أو للجامعة بالرغم من تشجيع الجامعة للأنشطة البحثية إلي حد ما وتكريم المتميزين بحثياً ومنحهم جوائز الجامعة التقديرية والتشجيعية وغيرها إلا أن أعضاء هيئة التدريس في حاجة أكثر للبيئة المشجعة على البحث العلمي من خلال توفير البنية الأساسية للبحث العلمي، والدعم المالي لبعض الأبحاث، ومنح التفرغ العلمي لأعضاء هيئة التدريس وغيرها من الإجراءات^(٥٧).

ولا يوجد أي تعاون بحثي بين قسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج والمؤسسات التعليمية أو المجتمعية الأخرى.

ومن أهداف البحث العلمي خدمة البيئة والمجتمع، بمعنى تقوية الروابط والمشاركة في مواجهة مشكلات هذا المجتمع بحيث تحقق صلة وثيقة بين العلم وحياة السكان ومشكلاتهم وحاجاتهم وآمالهم، ويعني ذلك أن البحث العلمي بالجامعة يجب أن يهدف أساساً إلى تطوير المجتمع والنهوض به إلى مستوى تكنولوجي واقتصادي وصحي وثقافي واجتماعي أفضل بمواجهة حاسمة لمشكلاته المختلفة حتى اليومية منها، فإن الطاقة الكامنة في البحث العلمي لو أحسن استخدامها، فإنها قادرة على إحداث ثورة وتغيير اجتماعي ملحوظ نحو التقدم والرفاهية، وهما هدفا أي خطط للتنمية سواء اجتماعية أو اقتصادية^(٥٨).

٥/٢ علاقة القسم بالمجتمع:

تعد خدمة البيئة وتنمية المجتمع من أهم الأهداف التي تسعى الجامعة لتحقيقها، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف يسهم قسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج في تقديم خدمات للمجتمع المحيط، لعل أبرزها الدورات التدريبية وورش العمل والندوات التي يشارك فيها أعضاء هيئة التدريس بالقسم كمحاضرين في أكثر من جهة أو مؤسسة مجتمعية، مثل مديرية التربية والتعليم بسوهاج، ومديرية الشباب والرياضة، وقصر ثقافة سوهاج، ولكن يعاب على هذه الأنشطة أنها غالبًا ما تتم بصورة فردية من خلال صلة أو علاقة بعض أعضاء هيئة التدريس بالقسم بهذه المؤسسات المجتمعية، ولا تتم بصورة مؤسسية تحت مظلة قسم المكتبات والمعلومات من خلال مخاطبة هذه المؤسسات لإدارة الكلية والقسم، ولذلك فلا يتم توثيق أو تسجيل مثل هذه الأنشطة في كثير من الأحيان كأنشطة مجتمعية تنسب للقسم.

ثانيًا: تقييم المعيار المقترح لبرامج المكتبات من الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد بمصر:

نبذة عن نشأة المعيار المقترح لاعتماد برامج المكتبات والمعلومات وتطوره:

دفعت قضية ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي إلى ضرورة وضع معايير قياسية قومية لكل التخصصات العلمية الموجودة في الجامعات المصرية، وفي هذا الصدد بادر قطاع الآداب بالمجلس الأعلى للجامعات بتشكيل لجنة مكونة من الأستاذ الدكتور/ أسامة السيد محمود، والأستاذ الدكتور شريف كامل شاهين، والأستاذ الدكتور/ يسرية عبد الحليم، والأستاذ الدكتور/ عماد بدر الدين أبو غازي لإعداد معايير لتخصص المكتبات والمعلومات والوثائق، فقامت اللجنة بإعداد المعايير الأكاديمية القياسية للمكتبات والمعلومات والوثائق، وتم نشرها في مجلة بحوث في علم المكتبات والمعلومات عام ٢٠٠٩م^(٥٩).

ومع طلب كلية الآداب جامعة أسيوط للاعتماد من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، تم تشكيل لجنة مكونة من خبراء في مجال الجودة والاعتماد وأساتذة في المكتبات والمعلومات هم الأستاذ الدكتور/ ماجدة رفعت، الأستاذ الدكتور/ الصاوي محمد الصاوي، والأستاذ الدكتور/ أسامة السيد محمود، والأستاذ الدكتور/ شريف كامل شاهين، والأستاذ الدكتور/ خالد عبد الفتاح محمد لنفس الغرض خلال الفترة من نوفمبر ٢٠١٣

حتى مايو ٢٠١٤م، واعتمدت اللجنة على المعايير الأكاديمية القياسية للمكتبات والمعلومات والوثائق (التي سبق الإشارة إليها)، وقامت بإعداد المعيار المقترح لبرامج المكتبات والمعلومات، وكان آخر تعديل لهذه المعايير في يونيو ٢٠١٤م من قبل لجنة ضمت خبراء في مجال الجودة والاعتماد وأساتذة تخصص المكتبات والمعلومات ومجموعة من مديري بعض المكتبات الشهيرة^(٦٠) (*).

وتتناول الدراسة فيما يلي تقييم البرنامج المقترح لبرامج المكتبات من خلال تطبيقه على برنامج المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج، وتقييم هذا البرنامج كما سبق. ومن خلال التأكد من توافر خواص المعايير الأكاديمية القياسية القومية التي وضعتها اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد في الدليل الإرشادي لإعداد المعايير القياسية القومية للتعليم العالي في مصر ومدى توافر هذه الخواص في المعيار. خواص المعايير الأكاديمية القياسية القومية ومدى توافرها بالمعيار المقترح:

١. وطنية قومية: فيجب أن تدعم وتعزز الهوية الوطنية والقيم والأخلاق الاجتماعية، وأن تعكس الأولويات القومية، وتطبيق ذلك على المعيار المقترح لاعتماد برامج المكتبات، تبين أنه على الرغم من اعتماد هذا المعيار المقترح على عدة معايير دولية منها معايير اعتماد برامج المكتبات والمعلومات المعدة من قبل جمعية المكتبات الأمريكية، والمعايير الخاصة بتعليم المكتبات والمعلومات في إنجلترا وأستراليا ونيوزلندا وجنوب أفريقيا الذي أعدته جمعية المكتبات البريطانية ومعايير المكتبات المدرسية المعد من قبل الاتحاد الدولي لجمعيات المكتبات، إلا أنه حافظ على الهوية القومية والوطنية.

٢. واضحة ومفهومة، وهذا ينطبق تمامًا على المعيار المقترح.

٣. مرنة، وفي هذا الصدد تم تعديل المعيار المقترح، وكان آخر تعديل في مايو ٢٠١٤م^(٦١)؛ نظرًا لمرونته.

(*) المعيار المقترح لاعتماد برامج المكتبات يطلق على آخر تعديل للمعايير القومية الأكاديمية لبرنامج المكتبات والمعلومات التي لم يتم اعتمادها من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد حتى الانتهاء من إعداد هذه الدراسة.

٤. الاعتراف بالاختلاف والتنوع والهوية وتشجيع الإبداع، وهذا يتوافق في المعيار المقترح.
٥. موضوعية، وهذه السمة تتوافق في المعيار المقترح.
٦. شاملة، أي تعكس السمات والأمور المختلفة للعملية التعليمية والسلوكية، وبتطبيق ذلك على المعيار المقترح لاعتماد برامج المكتبات تبين وجود أوجه قصور به؛ مثل عدم ذكره للمعامل التي يجب توافرها بأقسام المكتبات والمعلومات ومواصفاتها مما ينفي عنه سمة الشمول.
٧. قابلة للتنفيذ والإنجاز، وتتفادى المعايير غير الواقعية: ومن خلال تطبيق المعيار المقترح على برنامج المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج تبين توافر هذه السمة في المعيار.
٨. يمكن قياسها، وهذا يتوافق بالمعيار، ولكن ينقصه المعايير التي تمكن من قياس بعض العناصر؛ مثل عدم احتوائه على نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس إلى نسبة عدد الطلاب الملتحقين بالبرنامج المناسبة لمعايير الجودة والاعتماد.
٩. مرتبطة بالنواتج والمخرجات، وهذا يتوافق في المعيار المقترح.
١٠. مشاركة المستفيدين وأصحاب المصالح فيها: وباعتبار الطلاب هم أصحاب المصالح، وأهم من يستفيد بهذه المعايير، فلم يتم مشاركتهم في المعيار أو أخذ رأيهم فيه، ولكن من خلال تعامل الخبراء والقائمين على إعداد المعيار مع الطلاب ومعرفتهم باحتياجات المجتمع والاعتماد على المعايير الدولية والمحلية، ثم تحديد المهارات المناسبة واللازمة للخريج والمناسبة لسوق العمل.
١١. مجتمعية، أي تلبى احتياجات وتوقعات المجتمع، ويتوافق ذلك في المعيار إلى حد كبير.
١٢. ضمان العولمة والاعتراف الدولي بالخريجين، وفي هذا الصدد يحتاج المعيار لاعتماده من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وتطبيقه لاعتماد برامج المكتبات والمعلومات في الجامعات المصرية والإعلان عن ذلك.
١٣. معدة بالإجماع، ويجب أن يصدق عليها ويوافق عليها أعضاء فرق العمل، ويجب أيضاً استشارة كل المؤسسات التي تقدم البرامج التعليمية، وتم ذلك عند إعداد المعيار

والتعديل فيه بعد ذلك من خلال تعاون الأساتذة والخبراء في مجال الجودة والاعتماد وأساتذة المكتبات والمعلومات ورؤساء بعض أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية.

١٤. منظمة ومستمرة أي تطبيقها لفترات زمنية ممتدة مع إمكانية تعديلها كنتيجة للتجربة في استعمالها^(٦٢)، وفي هذا الإطار تم إعداد المعيار المقترح وتنظيم بنوده لاعتماد برامج المكتبات والمعلومات لفترات زمنية ممتدة، وبالفعل تم تعديله، وسبق ذكر أن آخر تعديل كان في مايو ٢٠١٤م.

ومن خلال تقييم المعيار المقترح لاعتماد برامج المكتبات تبين أن هناك مميزات يتميز بها المعيار، كما توجد أوجه قصور به تتناولها الدراسة فيما يلي:

مميزات المعيار المقترح لبرامج المكتبات:

يتميز المعيار المقترح لاعتماد برامج المكتبات والمعلومات بعدد من المميزات، التي تتمثل فيما يلي:

١. احتواء المعيار على مقدمة توضح الهدف منه والحاجة إليه.
 ٢. تحديد وتوضيح وذكر المؤسسات التي بها فرص عمل لخريجي برامج المكتبات والمعلومات المصرية.
 ٣. توضيح وتحديد مفهوم وعلاقات برنامج المكتبات والمعلومات بالعلوم المساعدة لدراسة المكتبات والمعلومات، وترتبط بهذا المجال، وذكر العلوم والهدف منها.
 ٤. احتواء المعيار على السمات والمهارات المهنية التي يحتاجها المجتمع وسوق العمل، وتتناسب مع التطور التكنولوجي والعملي.
 ٥. احتواء المعيار على هيكل لبرنامج المكتبات والمعلومات موضح به أنواع العلوم التي يجب تدريسها وطبيعتها ونسبة كل نوع منها لتحقيق المهارات والسمات التي يجب توافرها في الخريج والمحددة في المعيار.
 ٦. احتواء المعيار على المصادر التي تم الاعتماد عليها عند إعداد المعيار.
- أوجه القصور في المعيار المقترح لاعتماد برامج المكتبات والمعلومات:
- على الرغم من تميز المعيار المقترح لاعتماد برامج المكتبات بعدد من المميزات إلا أنه خلا من بعض العناصر أو المعايير التي يرى الباحث ضرورة احتوائه عليها من

- خلال تقييم برنامج المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج، وهي تتمثل فيما يلي:
1. افتقار المعيار المقترح للمعايير التي تحدد أنواع المعامل التي يجب توافرها في أقسام المكتبات والمعلومات، والمواصفات التي يجب توافرها في كل نوع من هذه المعامل.
 2. عدم احتواء المعيار المقترح على نسبة أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم إلى نسبة أعداد الطلاب الملتحقين بالبرنامج، التي تتناسب مع معايير الجودة والاعتماد، والتي من خلالها يمكن معرفة مدى كفاية عدد أعضاء هيئة التدريس بالبرنامج وقياس ذلك.
 3. عدم شمول البرنامج لبعض السمات الشخصية التي يجب توافرها في إحصائي المكتبات والمعلومات، والتي تناولتها إحدى الدراسات؛ مثل الإيمان بالمهنة ورسالتها، القدرة على اتخاذ القرار، توافر روح المبادرة^(٦٣).
 4. ضرورة إضافة إتقان التعامل مع النظم الآلية المتكاملة للمكتبات في المواصفات المتخصصة للخريج.
 5. تم تصنيف الإحصاء ضمن العلوم الأساسية في هيكل برنامج المكتبات والمعلومات بالمعيار المقترح، ويرى الباحث أنه من الأفضل تعديل ذلك، ونقل الإحصاء لتصبح ضمن العلوم المساعدة؛ نظراً لأن الإحصاء يساعد إحصائي المكتبات في إعداد التقارير والإحصائيات، وعمل الدراسات العليا؛ لذا يوصي الباحث بضرورة إعداد معايير للدراسات العليا ببرامج المكتبات والمعلومات.
 6. خلو المعيار من الحديث عن معايير الدراسات العليا؛ لذا يوصي الباحث بضرورة إعداد معايير الدراسات العليا ببرامج المكتبات والمعلومات.
 7. لم يتم اعتماد المعيار المقترح من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد حتى الانتهاء من إعداد هذه الدراسة.

نتائج الدراسة:

تناولت الدراسة تطبيق المعيار المقترح لاعتماد برامج المكتبات والمعلومات على برنامج المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج، وقد طرحت تساولين رئيسيين، يمكن الإجابة عنهما من خلال النتائج التي توصلت إليها، والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً- نتائج تقييم برنامج المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج:

١. عدم تحديد منسق لمتابعة أعمال الجودة والاعتماد في قسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج، رغم أهمية ذلك.
٢. افتقار قسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج إلى البنية الأساسية اللازمة للجودة والاعتماد، فلا تتوفر القاعات الدراسية المناسبة والمجهزة، بالإضافة إلى نقص أو قلة أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالقسم، بالمقارنة بأعداد الطلاب، وعدم توافر العمالة الكافية بالقسم من موظفين إداريين وفنيين للمعامل؛ لعدم وجود معامل.
٣. لا توجد للقسم مخصصات مالية، وإنما يتم رفع احتياجات القسم لإدارة الكلية للعمل على توفيرها وتليبيتها.
٤. يتميز قسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج بسعيه لإنشاء مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات، التي تم الموافقة على إنشائه أسوةً بالمركز التابع لكلية الآداب- جامعة القاهرة.
٥. لم يحدد القسم أية شروط لقبول الطلاب، وإنما يتم ذلك بناءً على إجراءات إدارة الكلية دون تحديد شروط أو مواصفات للمتقدمين ببرنامج المكتبات والمعلومات.
٦. عدم إسهام قسم المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج في الأنشطة البحثية للجامعة.
٧. أسهم أعضاء هيئة التدريس بقسم المكتبات والمعلومات في خدمة المجتمع من خلال مشاركتهم كمحاضرين في الدورات التدريبية وورش العمل والندوات، التي تعقدتها وتنظمها مؤسسات المجتمع المدني، مثل مديرية التربية والتعليم ومديرية الشباب والرياضة، وقصر الثقافة بسوهاج، ولكن هذه المشاركة تتم بصفة فردية دون تنسيق بين هذه الجهات وإدارة الكلية التابع لها القسم.
٨. قصور نموذج توصيف البرنامج (نموذج رقم ١٣) الذي وضعته الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وعدم احتوائه بنود خاصة ببعض العناصر المهمة، والتي تركز عليها المعايير مثل البحث العلمي، وعلاقة قسم المكتبات بالمجتمع أو دوره في خدمة المجتمع.

ثانياً- نتائج تقييم المعيار المقترح لاعتماد برامج المكتبات والمعلومات:

١. توافر معظم خواص المعايير الأكاديمية القياسية في البرنامج المقترح لاعتماد برامج المكتبات والمعلومات.
 ٢. يتسم المعيار المقترح بعدد من السمات والخصائص المميزة له؛ مثل احتوائه على مقدمة توضح الهدف منه والحاجة إليه، وعرضه للمؤسسات التي بها فرص عمل لخريجي القسم، وتوضيح علاقات برنامج المكتبات بالعلوم المساعدة، واحتوائه على هيكل لبرنامج المكتبات والمعلومات يحدد نسب العلوم التي يجب تدريسها.
 ٣. افتقار المعيار المقترح للمعايير التي تحدد أنواع المعامل اللازمة لقسم المكتبات، والتابعة له، وتحديد مواصفاتها.
 ٤. لا يحتوي المعيار المقترح على نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس إلى الطلاب التي تتناسب مع معايير الجودة والاعتماد.
 ٥. ضرورة إضافة بعض السمات الشخصية الرئيسة التي خلا من بعضها المعيار المقترح، مثل الإيمان بالمهنة ورسالتها، توافر روح المبادرة، القدرة على اتخاذ القرار.
 ٦. ضرورة إضافة إتقان التعامل مع النظم الآلية للمكتبات في المواصفات المتخصصة للخريج في المعيار المقترح؛ لخلوه منها.
 ٧. لم يتم اعتماد المعيار المقترح من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد حتى الانتهاء من إعداد الدراسة.
- حواشي البحث:**

(١) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. مقدمة. Available at: <http://naqaae.eg>, retrieved on 19-7-2015.

(٢) المصدر السابق.

(٣) أسامة السيد محمود. ضمان الجودة بكليات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية: تجارب وإشكاليات. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. - مج ١، ع ٣ (يوليو ٢٠٠٨). ص ١٩٨.

- (٤) أسامة السيد محمود. الاعتماد والجودة. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. - ع ١٥، ع ٣٠، يوليو ٢٠٠٨، ص ٧.
- (٥) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي بجمهورية مصر العربية - الإصدار الثاني. - القاهرة: أغسطس (٢٠٠٩). ص ٢١.
Available at: <http://www.helwan.edu.eg> retrieved on 11-8-2015.
- (٦) أحمد محمد الشامي. مصطلحات المكتبات والمعلومات والأرشيف.
Available at: <http://www.elshami.com> retrieved on 20-7-2015.
- (٧) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي بجمهورية مصر العربية - الإصدار الثاني. - القاهرة: أغسطس (٢٠٠٩). ص ٢١.
Available at: <http://www.helwan.edu.eg> , retrieved on 11-8-2015.
- (٨) أحمد محمد الشامي. مصطلحات المكتبات والمعلومات والأرشيف.
Available at: <http://www.elshami.com> retrieved on 20-7-2015.
- (٩) المجلس الأعلى للجامعات. اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد. دليل إرشادي لإعداد المعايير الأكاديمية القياسية للتعليم العالي في مصر، ٢٠٠٧. ص ٧.
Available at: <http://cacqae.cu.edu.eg> , retrieved on 15-8-2015.
- (١٠) إيناس حسين الصادق. الاعتماد وضمان الجودة لبرنامج علم المعلومات بجامعة قطر: دراسة تحليلية. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. - مج ١٥، ع ٣٠ (يوليو ٢٠٠٨). ص ٢٤٧.
- (١١) ثروت يوسف الغلبان. معايير الاعتماد لمدارس وبرامج تعليم المكتبات والمعلومات. مجلة المكتبات والمعلومات العربية. - س ٢٣، ع ٣ (يوليه ٢٠٠٣). ص ص ٢٥ - ٤٤؛ س ٢٣، ع ٤ (أكتوبر ٢٠٠٣). ص ١٦٩ - ١٨٨.
- (١٢) إيناس حسين صادق أحمد. الاعتماد وضمان الجودة لبرنامج علم المعلومات بجامعة قطر: دراسة تحليلية. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. - مج ١٥، ع ٣٠ (يوليو ٢٠٠٨). ص ٢٤٥ - ٢٨٧.

- (١٣) أمل محمد أحمد خلاف، سارة عبد الرحيم قشقرى. الاعتماد الأكاديمي لأقسام المكتبات والمعلومات العربية: دراسة تطبيقية على أقسام المكتبات والمعلومات السعودية. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. - مج ١، ع ٣ (يوليو ٢٠٠٨). ص ص ٢٠٣ - ٢٤٣.
- (١٤) بسمة خليفة الشيشيني. ضمان الجودة في أقسام المكتبات والمعلومات في مصر: دراسة ميدانية لقسمي المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة والمنوفية. - أطروحة ماجستير. - جامعة المنوفية. كلية الآداب - قسم المكتبات والمعلومات، ٢٠٠٩.
- (١٥) منى عبد اللطيف. تطبيق معايير الجودة الشاملة في تعليم علوم المكتبات والمعلومات: دراسة حالة لقسم المكتبات والوثائق والمعلومات بجامعة القاهرة. دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات. - مج ١، ع ١٦ (يناير ٢٠١٠). ص ص ١٠ - ٦٢.
- (١٦) منة الله محمد لطفي محمود أبو لبهان. آليات ضمان الجودة والاعتماد: دراسة مقارنة بين الجامعات الحكومية والخاصة في مصر. - أطروحة (ماجستير). - جامعة القاهرة - كلية التربية - قسم التربية المقارنة، ٢٠١٠.
- (١٧) جيهان عبد العزيز رجب عبد العزيز. معايير الضمان والجودة في التعليم الجامعي ومدى تطبيقها في جامعة طنطا: دراسة حالة. - أطروحة (دكتوراه). - جامعة طنطا - كلية التربية - قسم التربية المقارنة، ٢٠١٠.
- (١٨) منى شعبان عثمان محمد. إستراتيجية مقترحة لضمان الجودة والاعتماد بالجامعات المصرية. - أطروحة (دكتوراه). - جامعة الفيوم - كلية التربية - قسم الإدارة التربوية وسياسات التعليم، ٢٠١٠.
- (١٩) سماح زكريا محمد. متطلبات تطبيق نظام الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي مع التطبيق على جامعة بنها. - أطروحة (دكتوراه). - جامعة بنها - كلية التربية - قسم أصول التربية، ٢٠١١.
- (٢٠) أيمن وجدي أحمد عبد العال. تقييم عناصر العملية التعليمية بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات - جامعة أسيوط في إطار مشروع ضمان الجودة والاعتماد: دراسة حالة. مجلة المكتبات والمعلومات العربية. - س ٣٢، ع ١٦ (يناير ٢٠١٢)، ص ص ١٠٩ - ١٤٤؛ س ٣٢، ع ٣٤ (يوليو ٢٠١٢). ص ص ١٧١ - ٢٠٤.

- (٢١) خالد حسين إبراهيم. جودة خدمات المكتبات الأكاديمية شرطاً للحصول على الاعتماد الأكاديمي: مكتبة أكاديمية العلوم الشرطية بالشارقة نموذجاً. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات- مج.٢، ع٣٩٤ (يناير ٢٠١٣)، ص ص ١٢٥-١٨١.
- (٢٢) أماني محمد شريف عبد السلام. تطوير برامج الدراسات العليا بجامعة أسيوط في ضوء المعايير القومية والعالمية لضمان الجودة والاعتماد- أطروحة (دكتوراه)- جامعة أسيوط- كلية التربية- قسم أصول التربية، ٢٠١٣.
- (23) American Library Association. Standards for Accreditation of Master's Programs in library & Information Studies.- American Library Association: Chicago, il office for Accreditation, 1993.
- (24) Coleman, P., Jarred, A D. Regional Association Criteria and The Standards for College Libraries- The Informal Role of Quantities Input Measures for Libraries in Accreditation. Journal of Academic Librarianship, Vol. 20, Issue 5, (Nov. 1994).
- (25) Mounce, Michael. The Effects of ALA Accreditation Standards on Library Education Programs. LIBRES: Library Information Science Research Electronic Journal; Vol. 15, Issue 1, (Mr 2005).
- (٢٦) شريف كامل شاهين. الجامعات العربية بين مطالب الهوية وطموحات الترتيب العالمي-. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠١٣. ص ٤٦.
- (27) Bazurgzn, Abbas, "The role of regional Accreditation mechanisms in improving Higher education quality: a case of the middle east", Iran, 2001. available at: <http://www.moelp.org> retrieved on 20-7-2015.
- (٢٨) كمال إمام كامل، لميا محمد أحمد. معايير اعتماد مؤسسات التعليم الجامعي: نماذج عربية وعالمية-. المنصورة: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٢. ص ص ٦-١٣.
- (٢٩) أسامة محمد سيد علي. التخطيط الإستراتيجي وجودة التعليم واعتماده-. كفر الشيخ: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، ٢٠١٢. ص ٤٤٤.

(٣٠) أسامة السيد محمود. ضمان الجودة بكليات الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية: تجارب وإشكاليات. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. - مج ١٥، ع ٣٠، يوليو ٢٠٠٨. ص ١٩٧ - ٢٠٠.

(٣١) كمال إمام كامل، لمياء محمد أحمد. مصدر سابق. ص ص ٢٧، ٢٨.

(٣٢) المصدر السابق. ص ٢٤.

(٣٣) ثروت يوسف الغلبان. مصدر سابق. ص ص ٣٠، ٣١.

(٣٤) ايناس حسين صادق أحمد. مصدر سابق. ص ٢٥١.

(٣٥) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. المعايير القومية الأكاديمية لبرنامج المكتبات والمعلومات، إعداد ماجدة رفعت، الصاوي محمد الصاوي، أسامة السيد محمود، شريف كامل شاهين، خالد عبد الفتاح محمد. - القاهرة: مايو ٢٠١٤.

(٣٦) الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد. الدليل الإرشادي لتوفير المتطلبات اللازمة لضمان جودة التعليم والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي - الإصدار الأول ٢٠٠٨.

Available at <http://www.damnhour.edu.eg> , retrieved on 11-8-2015.

(٣٧) جامعة سوهاج. كلية الآداب. وحدة ضمان الجودة والاعتماد. رؤية الكلية ورسالتها عام ٢٠١٥م.

(٣٨) جامعة سوهاج- كلية الآداب- وحدة توكيد الجودة والاعتماد. توصيف برنامج المكتبات والمعلومات ٢٠١٣/٢٠١٤م.

(٣٩) علي محمد منصور. مبادئ الإدارة: أسس ومفاهيم. - القاهرة: مجموعة النيل العربية، ١٩٩٩. ص ٣١.

(٤٠) ايناس حسين صادق أحمد. مصدر سابق. ص ٢٥٤.

(٤١) أسامة السيد أحمد ... وأخ. وثيقة معايير تخصص المكتبات والمعلومات/ إعداد أسامة السيد أحمد، شريف كامل شاهين، يسرية عبد الحليم زايد، عماد بدر الدين أبو غازي. بحث في

علم المكتبات والمعلومات. - ع ٢ (يناير ٢٠٠٩). ص ٩.

(٤٢) جامعة سوهاج. كلية الآداب. قسم المكتبات والمعلومات.

Available at <http://www.sohag-univ.edu.eg> , retrieved on 15-7-2015.

- (٤٣) أيمن وجدي أحمد عبد العال. تقييم عناصر العملية التعليمية بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات- جامعة أسيوط في إطار مشروع ضمان الجودة والاعتماد: دراسة تحليلية (١). مجلة المكتبات والمعلومات العربية. - س٣٢-٠٣ ع (يناير ٢٠١٢). ص ١٢٦ نقلاً عن: <http://www.shorouknews.com> , retrieved on 2-3-2010.
- (٤٤) عبد الرحيم محمد عبد الرحيم. معامل أقسام المكتبات والمعلومات بجمهورية مصر العربية: دراسة ميدانية. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. - مج٢١، ع٤ (يناير ٢٠١٤). ص ٢.
- (٤٥) محمد فتحي عبد الهادي. المكتبات والمعلومات: دراسات في الإعداد المهني والبيبلوجرافيا والمعلومات. - ط٢. - القاهرة: مكتبة الدار العربية للكتاب. - (دراسات في علم المكتبات والمعلومات؛ ١). ص ٢٧.
- (٤٦) جامعة سوهاج. كلية الآداب- وحدة ضمان الجودة والاعتماد.
- (٤٧) جامعة سوهاج. كلية الآداب- أمانة مجلس الكلية.
- (٤٨) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. المعايير القومية الأكاديمية القياسية. قطاع كليات الآداب. - 19-7- Available at <http://www.naqaae.eg> , retried on 2015.
- (٤٩) أسامة السيد محمود ... [وَأخ]. وثيقة معايير تخصص المكتبات والمعلومات . مصدر سابق. ص ٩.
- (٥٠) أسامة السيد محمود. نموذج رقم (١٤) تقرير مراجع خارجي للمرحلة الجامعية الأولى لبرنامج المكتبات والمعلومات بجامعة سوهاج، ديسمبر ٢٠٠٩ / يناير ٢٠١٠.
- (٥١) انظر ملحق الدراسة
- (٥٢) أسامة السيد محمود. نموذج رقم (١٤) تقرير مراجع خارجي للمرحلة الجامعية الأولى.
- (٥٣) انظر ملحق الدراسة.
- (٥٤) جامعة سوهاج. دليل المرحلة الجامعية الأولى. - سوهاج: مطابع الجامعة، ٢٠٠٩. ص ٢٤٣.
- (٥٥) أمل محمد خلاف، سارة عبد الرحيم قشغري. مصدر سابق. ص ٢٣٦.

- (٥٦) أحمد أبو زيد. المكتبات ومراكز المعلومات النوعية ودورها في مجتمع المعرفة المعاصر. - الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، ٢٠٠٩. ص ١٦١.
- (٥٧) أمل محمد خلاف، سارة عبد الرحيم قشقري. مصدر سابق، ص ٢٣٦.
- (٥٨) محمد إبراهيم حسن محمد. مصدر سابق. ص ١٠١.
- (٥٩) أسامة السيد محمود ... وأخ. وثيقة معايير تخصص المكتبات والمعلومات. مصدر سابق. ص ٩.
- (٦٠) مقابلة شخصية مع الأستاذ الدكتور/ أسامة السيد محمود علي الأستاذ بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات جامعة القاهرة، ومراجع معتمد في إدارة المشروعات بوزارة التعليم العالي، ومراجع معتمد بوحدات الجودة بكليات جامعة القاهرة، ومراجع خارجي لجامعة الملك سعود وجامعة الملك حائل بالملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٠/٨/٢٠١٥م.
- (٦١) مقابلة شخصية مع الأستاذ الدكتور/ أسامة السيد محمود، بتاريخ ٢٠/٨/٢٠١٥م.
- (٦٢) المجلس الأعلى للجامعات. اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد. دليل إرشادي لإعداد المعايير الأكاديمية القياسية القومية للتعليم العالي في مصر، ٢٠٠٧. ص ١٠، ١١.
- Available at: <http://cucqae.cu.edu.eg> , retrieved on 5-8-2015.
- (٦٣) فائزة محمد علي حسن. سمات ومهارات اختصاصي المكتبات والمعلومات وفقاً لتقدير أصحاب فرص العمل بمصر ومدى توافرها في برامج أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعات المصرية: دراسة ميدانية. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج ١٩، ع ٣٧٤ (يناير ٢٠١٢).

ص ٢٨ . ملحق البحث

الهيئة القومية لضمان الاعتماد والجودة المعايير القومية الاكاديمية لبرنامج المكتبات والمعلومات "قطاع الاداب"

مقدمة :

تعد قضية إتاحة المعلومات للباحثين و متخذى القرار إحدى القضايا والركائز الأساسية للتنمية من كافة جوانبها الاقتصادية والعلمية والثقافية، وقضية المعلومات مرتبطة بجمع وتنظيم وحفظ واسترجاع وبث ونشر المعلومات فى المجتمع وإتاحة النفاذ إلى مصادر المعلومات المحلية والدولية بنفس المقدار بأقصى قدر من الدقة والسرعة والشمولية.

يعد العمل فى مجال خدمات المعلومات ونقل المعرفة من أكثر القطاعات الجاذبة للشركات والمؤسسات التى تقوم بعمل استثمارات جديدة، حيث يحقق هذا المجال رواجاً مستمراً خاصة مع التطورات المتلاحقة فى تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظم إدارة المعرفة واقتصادياتها. لأنه يتعامل مع سلعة تحتاجها كل مؤسسات وقطاعات العمل وهى البيانات والمعلومات والأبحاث والدراسات العلمية التى تساعد على تطبيق قواعد وآليات وإجراءات منظمة فى تداول المعلومات سواء داخل المؤسسة أو خارجها هذا فضلاً عن دعم عمليات اتخاذ القرارات بالمؤسسات. ومما لا شك فيه أنه مجال لا تستغنى عنه أى مؤسسة تسعى لتطوير أسلوب إدارتها وتعاملها مع المعلومات. حيث تسعى كل معايير إدارة الجودة الشاملة إلى بناء مؤسسات لإدارة المعلومات تتعامل مع البيانات والمعلومات والمعرفة وفقاً للمعايير والقواعد المتفق عليها محلياً وعالمياً.

وتجدر الإشارة إلى انه لا يمكن لأى مؤسسة مهما كان دورها او نشاطها أن تستغنى عن نشاط تنظيم حركة تداول المعلومات بداخلها او بينها وبين المؤسسات المتعاونة أو المنافسة لها.

وترتبط هذه القضية ارتباطا جذريا بقدرة الجامعات على إعداد وتدريب وتطوير قدرات أخصائى المعلومات والمكتبات، ومن هنا نشأت الحاجة إلى إعداد هذه المعايير القومية لتكون المرجعية الأكاديمية في تصميم وتطوير وتقييم برامج المعلومات والمكتبات بكليات الآداب بالجامعات المصرية خاصة مع زيادتها فى السنوات الأخيرة إلى العشرات فى مختلف الجامعات الحكومية والخاصة.

مجالات التوظيف لخريج برنامج المعلومات والمكتبات:

هناك طلب متزايد على أخصائى المعلومات والمكتبات وتعددت المؤسسات التى بها فرص عمل لخريجي برنامج المعلومات والمكتبات بالإضافة الى المؤسسات التقليدية من مكتبات بكافة أنواعها ومراكز معلومات، وأصبحت فرص العمل متوفرة في:

- ❖ المكتبات المدرسية والجامعية والمتخصصة والعامة والقومية ومراكز المعلومات بالمؤسسات المختلفة.
- ❖ المكتبات والأرشيفات والمستودعات الرقمية.
- ❖ أقسام وإدارات المعلومات بشركات البورصة والاستثمار والمكاتب الاستشارية.
- ❖ مكتبات القنوات الفضائية.
- ❖ شركات تكنولوجيا المعلومات والانترنت.
- ❖ المكتبات الرقمية وبنوك وقواعد المعلومات بالمؤسسات المختلفة المدنية والأمنية والعسكرية.
- ❖ الأرشيفات والمتاحف ودور الوثائق.
- ❖ دور النشر والتوزيع ومعارض الكتب والمجلات.
- ❖ مراكز الاتصال والرد على الاستفسارات.
- ❖ نقاط الاستقبال والتوجيه Reception and Directing Call Centers
- ❖ مراكز إدارة الوسائط المتعددة.
- ❖ مؤسسات بناء وتطوير المواقع على الشبكة العنكبوتية (الويب) والأدلة الموضوعية والبوابات.
- ❖ مراكز البحوث والدراسات.
- ❖ مؤسسات بناء قواعد البيانات المحلية والوطنية

- ❖ شبكات المعلومات
- ❖ مراكز تحليل البيانات ودعم اتخاذ القرارات
- ❖ إدارة المعرفة في المؤسسات المختلفة.
- ❖ أنظمة إدارة المعلومات في السياقات المختلفة (الحكومية والصحية والتعليمية وغيرها).

مفهوم وعلاقات برنامج المعلومات والمكتبات بالعلوم المساعدة:

هو التخصص الذي يهتم بحركة تداول المعلومات والمعرفة في المجتمع من حيث النشر والاختيار والتجميع والاقتناء والتنظيم والتحليل والحفظ والاسترجاع، والإدارة وبث وتيسير سبل الإفادة منها باستخدام وسائل وأدوات تكنولوجيا المعلومات المتاحة إلى جانب دراسة اتجاهات وسلوك المستفيدين من المعلومات، وتهتم المؤسسات الأكاديمية بإعداد المتخصصين في هذا المجال والتشريعات التي تحكمه وهذا التخصص يرتبط بعلاقات موضوعية بمجموعة العلوم المساعدة التالية:

- ١- اللغويات: لإعداد والمساهمة في إعداد واستخدام المعاجم اللغوية وأدوات ضبط المصطلحات مثل قوائم رؤوس الموضوعات والمكانز والأنطولوجيات.
- ٢- علم الاجتماع: للتعرف على طبيعة الثقافة الاجتماعية السائدة وفهم البيئة المحيطة، وتشمل صفات المجتمع وملامحه واحتياجاته وتطلعاته والاتجاهات السياسية والثقافية والدينية.
- ٣- علم النفس: لدراسة اتجاهات وسلوك واحتياجات المستفيدين من المعرفة.
- ٤- الإدارة: لإدارة مؤسسات المعلومات المختلفة.
- ٥- التربية: لارتباط مؤسسات المعلومات بشكل جذري بالأنظمة التعليمية الموجودة بالمجتمع.
- ٦- الإحصاء: لإعداد إحصائيات مختلفة عن استخدام مصادر المعلومات والميزانيات وإعداد خطط التصنيف والأكواد المختلفة لتنظيم المعرفة.
- ٧- التاريخ: لتفسير وثائق المعلومات بعد تقادمها.
- ٨- الحاسبات الإلكترونية: للاعتماد التام حالياً على هذه الحاسبات في تنظيم وحفظ وإتاحة وتيسير سبل النفاذ والوصول إلى مصادر المعرفة بمؤسسات حفظ واسترجاع المعلومات.
- ٩- القانون: لارتباط مؤسسات المعلومات بقوانين الحرية الفكرية وقوانين نقل البيانات في شبكات الاتصالات.

أولاً: المواصفات العامة لخريج قطاع الآداب (المعلومات والمكتبات):

إلى جانب أهمية توافر العديد من المواصفات العامة والشخصية في الخريج ، بما يتناسب مع طبيعة العمل في دورة حياة المعلومات إنتاجاً وتنظيماً وإتاحةً وتقييماً التي تتطلب أحياناً الاتصال والتواصل مع الآخرين ، ومنها على سبيل المثال :المرونة ، مواجهة المخاطر ، العلاقات الشخصية ، القابلية للتغير ، العمل المستقل والعمل في مجموعات والتفاوض والإقناع والاختلاف وغيرها، يسعى برنامج المعلومات والمكتبات نحو تأهيل الخريج بحيث يستطيع التعامل بكفاءة وفعالية مع دورة حياة المعلومات وتوظيف مصادر وخدمات المعلومات والمكتبات في خدمة المجتمع بمختلف مؤسساته وأفراده مع مراعاة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية واحتياجات سوق العمل المحلي والدولي.

يجب أن يتصف خريج البرنامج بالقدرة على:

1. الاستفادة من العلوم المساعدة بما يخدم تخصصه.
2. اتباع المنهج العلمي في التفكير والتحليل والبحث في حل المشكلات.
3. إتقان المهارات اللغوية في التعامل مع المصادر باللغة العربية ولغة أجنبية واحدة على الأقل.
4. استيعاب المفاهيم الأساسية والنظريات والمدارس الفكرية العالمية.
5. توظيف المعرفة المكتسبة ونتائج البحوث العلمية في مجال التخصص.
6. التفاعل مع المستجدات والمتغيرات العالمية ذات الصلة.
7. توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التخصص والاستجابة السريعة للمتغيرات التكنولوجية.
8. إدراك أهمية تخصصه ودوره في المشاركة الإيجابية في بناء وخدمة المجتمع وتنميته.

ثانياً: المواصفات المتخصصة لخريج برنامج المعلومات والمكتبات:

يشهد العالم اهتمام بالغ بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شتى مناحي الحياة: الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، كما وضعت الحكومات السياسات والإستراتيجيات التي من شأنها نقل مجتمعاتها إلى مجتمعات اقتصاد المعرفة، وعلى ضوء المستجدات في الساحة العالمية تم وضع مواصفات خريج برنامج المعلومات والمكتبات للوفاء

باحتمياجات سوق العمل فى المجتمع المصرى ومجتمعاتنا العربية وبالتالى لابد أن تتوافر فيه المواصفات الآتية :

الإلمام بنظرية المعرفة وترابطها وعلاقتها بنظام الاتصال.

١. التعرف على دورة النشر التقليدى والإلكترونى ومقوماتها ومعاييرها وأدواتها.
٢. استخدام طرق وأساليب وقنوات بناء وتنمية المقتنيات وتنظيم المعلومات والمعرفة وإتاحتها.
٣. تقديم خدمات المعلومات لمجتمع المستفيدين ودراسة احتياجاتهم وسلوكياتهم وامتلاك مهارات التواصل مع الآخرين.
٤. تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمؤسسات المعلومات.
٥. القدرة على تطبيق مفاهيم الإدارة والتسويق بمؤسسات المعلومات وفقاً لمفاهيم ومعايير الجودة الشاملة.
٦. تصميم وتنفيذ برامج لنشر الوعي والثقافة المعلوماتية وتنظيم البرامج الخاصة بهما.
٧. الإلمام بمفاهيم وتطبيقات إدارة المحتوى الرقمى.
٨. القدرة على التعامل مع الوثائق التاريخية والأرشيفات الجارية وما يتعلق بهما من أعمال.

ثالثاً : المعايير الأكاديمية المرجعية القومية لبرنامج المعلومات والمكتبات:

المعارف والفهم :

يجب أن يكون الخريج قد أكتسب المعارف وقادراً على فهم:

١. الإطار العام للمعرفة البشرية وموقع تخصص المكتبات والوثائق والمعلومات بها.
٢. التطورات التاريخية والجارية فى هذا التخصص واتجاهاته المستقبلية .
٣. العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والتعليمية والنشريعة والمعرفية التى تؤثر فى مسارات هذا التخصص .
٤. الأطر الاقتصادية والنشريعة والقانونية لمؤسسات المعلومات والمكتبات.
٥. المتطلبات الفنية والوظيفية لإنشاء المكتبات ومراكز المعلومات والأرشيفات الورقية الإلكترونية.

٦. السياق العام لبيئة ودورة حياة المعلومات.
٧. أنواع وأشكال مصادر المعلومات وأساليب اختيارها وتتميتها وإدارتها.
٨. أسس وآليات وأدوات تنظيم المعلومات.
٩. دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دورة حياة المعلومات.
١٠. أساليب تقديم كافة خدمات المعلومات التي تخدم الاحتياجات المتنوعة للمستخدمين.
١١. طرق دراسة وتتبع سلوكيات المستخدمين وتنمية الوعي المعلوماتي لديهم.
١٢. معايير وقواعد تصميم مباني ومواقع المكتبات ومؤسسات المعلومات.
١٣. أساليب نظم إدارة الوثائق الجارية وتحسينها .
١٤. معارف جديدة لتحسين المعلومات المتاحة بشكل مستمر والتعامل مع دورة حياة المعلومات.
١٥. طرق وأساليب ضمان الجودة وقياس الأداء في مؤسسات المعلومات المختلفة.

المهارات الذهنية :

عند انتهاء الطالب من البرنامج ، ينبغي أن يكون قادر على :

١. ربط مبادئ وأسس وآليات وأدوات تنظيم المعلومات النظرية بالتطبيقات العملية.
٢. استنباط المعلومات من البيانات.
٣. تحليل وتقييم المعلومات في دعم واتخاذ القرار.
٤. أتباع المنهج العلمي في التفكير والتحليل والنقد .
٥. البحث والتعلم والابتكار .
٦. تحليل العوامل الاقتصادية والسياسية والتشريعية المنظمة للعمل.
٧. التخطيط وتنظيم العمل باستخدام أسس ومبادئ المنطق والرياضيات في إدارة العمل.

المهارات العملية والمهنية:

يجب أن يكتسب الخريج المهارات العملية والمهنية الآتية:

١. تطبيق مبادئ علوم المعلومات والمكتبات في إدارة الموارد ودورة حياة البيانات والمعلومات والوثائق.

٢. استخدام المعارف والمفاهيم المكتسبة في وضع نماذج لحلول ابتكارية لمشاكل تداول وبحث المعلومات.
٣. تحليل دورة حياة البيانات والمعلومات والوثائق بالمؤسسات وتنظيمها وفقاً للمبادئ العلمية السليمة.
٤. وضع الخطط والآليات اللازمة لإدارة وحفظ وتنمية المقتنيات والبيانات والوثائق والمعلومات بكافة أشكالها.
٥. تطبيق القواعد والمعايير الدولية في نشر وتنظيم وإتاحة المعلومات.
٦. تقديم خدمات المعلومات وفقاً للمعايير والاحتياجات.
٧. إعداد الدراسات والتقارير والإحصاءات لكافة أنشطة دورة حياة المعلومات وفقاً لمؤشرات أداء قياسية.
٨. تنفيذ مهام إدارة موارد المعلومات والوثائق وتنظيمها وإتاحتها بالمؤسسات.
٩. تصميم وتنفيذ برامج محو الأمية المعلوماتية وبرامج التدريب على مصادر وخدمات المعلومات بالمؤسسات.
١٠. استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكافة العمليات والخدمات المتعلقة بطبيعة عمل مؤسسات المعلومات.
١١. تطبيق الأطر القانونية والاقتصادية لإدارة موارد البيانات والمعلومات والوثائق بفاعلية وكفاءة.
١٢. معالجة المعلومات وعرضها وإعداد التقارير والدراسات وفقاً لمؤشرات أداء قياسية.

المهارات العامة والمنقولة:

يجب أن يكتسب الخريج المهارات العامة الآتية:

١. التعلم الذاتي لمواكبة التطورات والتنمية الذاتية المستدامة.
٢. إدارة الوقت والمهارات التنظيمية.
٣. العمل الجماعي والمستقل والتفاوضي والتنافسي والتشاركي بكفاءة أنماطه وسماته.
٤. إدارة المشاريع وريادة الأعمال.
٥. الانضباط والالتزام بمبادئ وأسس العمل المؤسسي.

٦. تنمية التوجهات الايجابية والدوافع المحفزة لنفسه وللآخرين.
٧. العمل تحت ضغط وإدارة الأزمات.
٨. التواصل الايجابي مع المستفيدين والزلاء.
٩. تدريب المستفيدين وتنمية معارفهم ومهارتهم.

رابعاً: هيكل برنامج المعلومات والمكتبات:

م	طبيعة العلوم	مفهوم المصطلح	%
١	العلوم الأساسية	هي العلوم التي يتطلبها التخصص بشكل جوهري، وليست من مواد التخصص. تشمل مناهج البحث ونظريات الإعلام والاتصال الجماهيري، والإدارة والإحصاء.	٩-١٢%
٢	العلوم المساعدة	هي العلوم التي يحتاج إليها الطالب؛ لرفع كفاءته في مجال تخصصه- علم اللغة، اللغات الأجنبية، علم النفس والسلوكيات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	٢١-٢٤%
٣	العلوم المهنية	هي العلوم التي يدرسها الطالب لتكون مجال تخصصه الدقيق عند التخرج وتشمل القطاعات الأساسية للتخصص بفئاته المختلفة.	٤٨-٥١%
٤	حاسب آلي	تطبيقات الحاسب الآلي في مجال التخصص.	١٢-١٥%
٥	تدريب ميداني	هو الممارسة الفعلية لما يدرسه الطالب. من خلال مقررات التدريب الميداني في مؤسسات المعلومات المختلفة الزيارات الميدانية والرحلات العلمية.	٩-٦%

٦	علوم التميز الأخرى	هي نسبة من التي تستخدمها المؤسسة التعليمية في تطوير برامجها و تحقيق رسالتها- تشمل التميز في التعامل مع فئات معينة من مصادر وخدمات المعلومات مثل خدمات المعلومات الصحفية، الطبية، المواد المالتى ميديا، المطبوعات الحكومية، مواد التميز الجغرافي مثل نظم المعلومات الزراعية والصناعية وخدمات المعلومات السياحية...
	الإجمالي	٧٢- ٨٤%

خامسا: المصادر:

المعايير الدولية التي تم الاعتماد عليها :

1. Standards for Accreditation of programs in library information studies adopted by the council of the American library Association effective January,1993

وهي المعايير التي تعتمد عليها كل أقسام ومدارس المكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة وكندا وبعض دول أمريكا الجنوبية والوسطى ، وهي جهد مشترك بين الجمعية الأمريكية للمكتبات والجمعية الكندية للمكتبات والجمعية الأمريكية لعلم المكتبات وجمعية الأرشيفيين الأمريكية مع الوضع في الاعتبار أن هذه المعايير وصفت للدرجة الجامعية الأولى في التخصص (الماجستير) لأن دراسة المكتبات والمعلومات في الولايات المتحدة وكندا تبدأ بعد الحصول على درجة البكالوريوس أو الليسانس ، وبالتالي فإن المعايير يمكن الاستفادة منها على المستوى القومي المصري لأنها معايير للدرجة الجامعية الأولى في تخصص المكتبات والمعلومات (الماجستير في الخارج والليسانس في مصر).

2. Library Association in Britain and British Commonwealth Countries
Procedures for accreditation.

والذي يشمل المعايير الخاصة بتعليم المكتبات والمعلومات في إنجلترا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا .

3. Australian library and information Association . The library and information sector: core knowledge, skills and attributes. internet file :

[http:// alia.org/au/policies/core.knowledge](http://alia.org/au/policies/core.knowledge). in 13/10/2007

ويحتوى على بعض المهارات المطلوب توافرها فى أخصائى المعلومات .

4. International Federation of library Association, standards for library schools.

٥. أ.د. أسامة السيد ، أ.د. شريف شاهين ، أ.د. يسرية عبد الحليم زايد ، د. عماد الدين

أبوغازى Internet file : IFIA.org/IV/ifla65. In 13/10/2007 اللجنة القومية لضمان

الجودة والاعتماد . دليل إرشادى لإعداد المعايير الأكاديمية القياسية القومية .

٦. جمعية المكتبات المتخصصة فرع الخليج العربى .كفايات اختصاص المعلومات فى القرن

٢١ . ترجمة أ.د. نعيمة حسن جبر ٢٠١٣ .

٧. فائقة محمد على حسن. سمات ومهارات اختصاصى المكتبات والمعلومات وفقاً لتقدير أصحاب فرص

العمل بمصر ومدى توافرها فى أقسام المكتبات والمعلومات .- الاتجاهات الحديثة فى المكتبات

والمعلومات. مج ١٩، ع ٣٧ (يناير ٢٠١٢)